



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

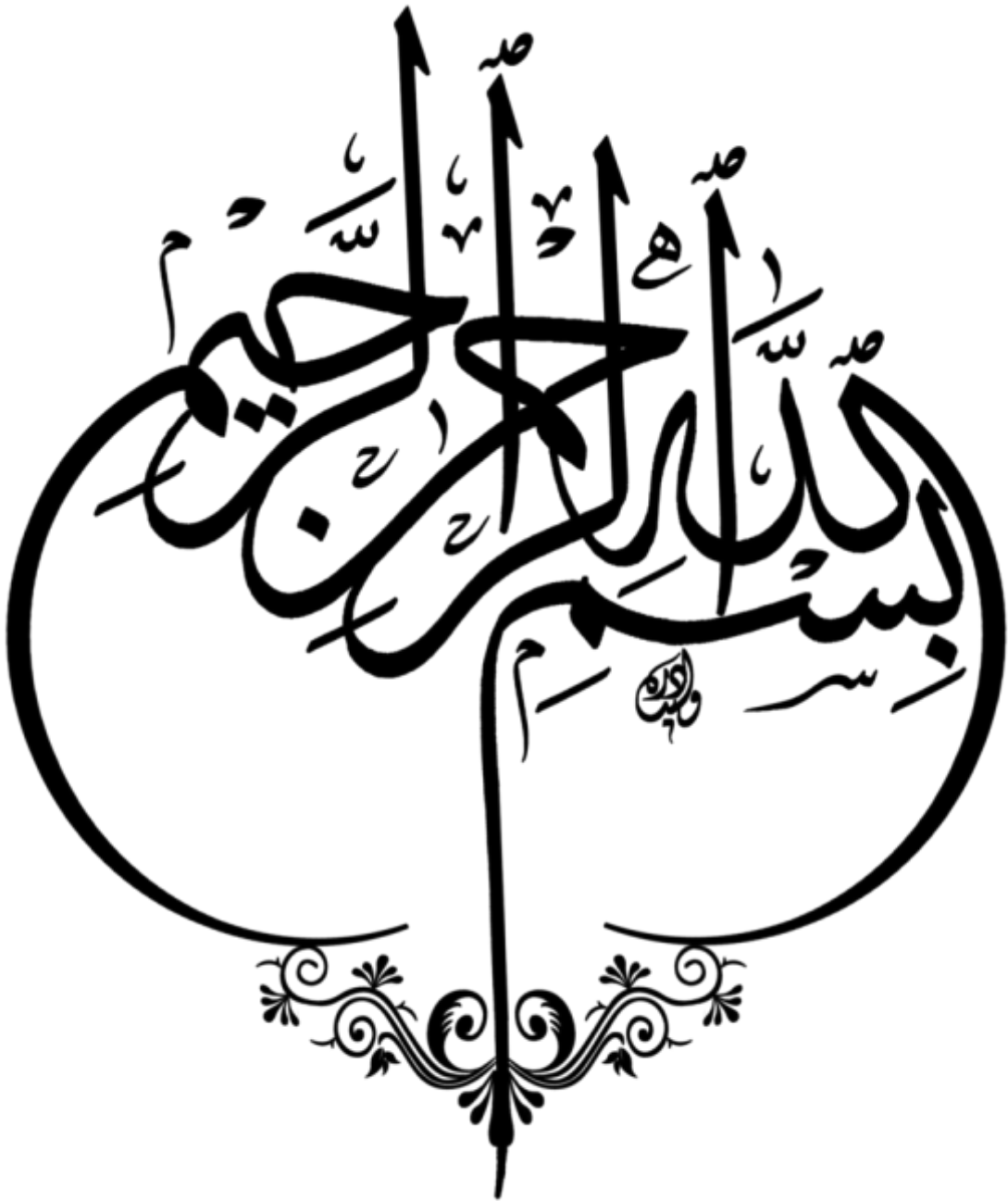
أثر الشفافية المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية
دراسة حالة بلدية الرواشد

المشرف	إعداد الطلبة	
د. جعفر سعدي	أميمة عميمور	1
	إكرام بلور	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. سفيان خلوفي
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. جعفر سعدي
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. محمد علي دشه

السنة الجامعية: 2026/2025



﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

سورة طه، الآية 114

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الشفافية المالية بأبعادها المتمثلة في (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) على كفاءة تسيير الميزانية المحلية ببلدية الرواشد في ولاية ميله، ولتحقيق أهداف الدراسة والوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، كما تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من موظفي البلدية، وتمت معالجتها إحصائياً بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 24، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق ممارسات الشفافية المالية في رفع كفاءة تسيير الميزانية المحلية، مما يساهم في ترشيد الإنفاق العام والحد من مظاهر الفساد وسوء التسيير داخل الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: شفافية مالية، كفاءة تسيير، ميزانية محلية، إفصاح محاسبي، رقمنة مالية، رقابة مالية، بلدية الرواشد.

Abstract

This study aims to highlight the impact of financial transparency across its dimensions (accounting disclosure, financial digitization, and financial control) on the efficiency of local budget management in the Municipality of Rouached, Mila Province. To achieve the study objectives and determine the nature of the relationship between the variables, a descriptive-analytical approach was adopted. A questionnaire was also utilized as a primary tool for data collection from municipal employees, and it was statistically processed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) software. The study concluded that there is a statistically significant positive impact of implementing financial transparency practices on enhancing the efficiency of local budget management, which contributes to rationalizing public expenditure and reducing forms of corruption and mismanagement within local communities.

Keywords: financial transparency, management efficiency, local budget, accounting disclosure financial digitization, financial control, Rouached municipality.



كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم "فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الآية 18.

الشكر الأول والأخير لله سبحانه وتعالى نحمده كثيرا بجلال قدره وعظيم سلطانه وصدق بيانه الذي هداانا ووفقنا بعونه إلى إنجاز هذا البحث فالحمد لله وحده حمدا كثيرا على جزيل النعم وعلى إنارته لدروب العلم والمعرفة.

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

وبهذا نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل المشرف على المذكرة الدكتور **جعفر سعدي** على دعمه السخي والكبير لنا والذي منحنا الكثير من وقته ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طيلة إشرافه على هذا العمل فله منا كل الامتنان والتقدير ونسأل الله أن يوفقه ويجزيه عنا خير الجزاء كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من سعى معنا لإتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.



الإهداء

من قال أنا لها " نالها "

وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان
محفوظا بالتسهيلات لكني فعلتها ونلتها

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، من
علمني أن الدنيا كفاح وسلاحه العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي
وقوتي وملأني بعد الله، إلى فخري واعتزازي "أبي العزيز "

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها، من كانت دعواتها سندا لي في كل خطوة وحيها نورا
يرافقني في طريق النجاح، أهديك ثمرة هذا الجهد تقديرا وعرفانا بكل ما قدمته لي
من تضحية وحنان.

" أُمِّي الغالية "

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم، فكانوا لي ينابيع أرتوي بها، إلى
خيرات أيامي " أخي وأختاي "

إلى رفيقة الدرب وصاحبة أجمل اللحظات، شكرا لأنك كنت دائما سندي وسببا في تخفيف
تعب هذا المشوار.

لكل من كان عوننا وسندا في الطريق ... للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين.

أهديكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي الذي طالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته
بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني.

أميمة

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا الغايات بفضلته وكرمه.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن معنى النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبداً من بذل الغالي والنفيس واستمدت منه قوتي واعتزلي بذاتي "والدي العزيز".

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعواتها إلى الجوهرة الثمينة التي لطالما تمننت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا، إلى من كانت الداعم الأول بعد الله لتحقيق طموحاتي ذات الدعوات السخية إلى قرة عيني "والدتي العزيزة".

إلى الأيادي التي أزالَت أشواك الفشل من طريقي من ساندوني عند ضعفي وبالتشجيع سقوني، إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها "أخواني وأخواتي".

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الإمتنان إلى رفيقة دربي ومشواري، من تقاسمت معي عناء الطريق ولكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين، لأصحاب الشدائد والأزمات ولكل من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة.

إليكم عائلتي.. أهديكم هذا النجاح الذي لطالما تمنيت، فالحمد لله على التمام وحسن الختام.

إكرام

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	بسملة
-	ملخص
-	كلمة شكر
-	الإهداء
II	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
ب	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الشفافية المالية وكفاءة تسيير الميزانية المحلية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الشفافية المالية في الجماعات المحلية
3	المطلب الأول: مفهوم الشفافية المالية
6	المطلب الثاني: مبادئ الشفافية المالية
7	المطلب الثالث: آليات الشفافية المالية
10	المبحث الثاني: كفاءة تسيير الميزانية المحلية
10	المطلب الأول: مفهوم الميزانية المحلية
13	المطلب الثاني: مراحل تنفيذ الميزانية المحلية
15	المطلب الثالث: محددات كفاءة تسيير الميزانية المحلية
17	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
25	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
31	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول تأثير الشفافية المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد ميلة	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: تقديم عام لبلدية الرواشد ميلة
36	المطلب الأول: التعريف ببلدية الرواشد
36	المطلب الثاني: أهداف بلدية الرواشد
37	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية الرواشد
39	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية
39	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات
41	المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة وطبيعة توزيع البيانات

43	المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة
47	المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
48	المطلب الأول: تحليل إجابات أفراد العينة حول الشفافية المالية
52	المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة حول كفاءة تسيير الميزانية المحلية
54	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
69	خلاصة الفصل
71	الخاتمة
75	قائمة المراجع
80	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	مجتمع وعينة الدراسة والاستبيانات المسترجعة وغير المسترجعة	39
(2-2)	معاملات الارتباط بين كل عبارة من أدوات الشفافية المالية	42
(3-2)	معاملات الارتباط بين كل عبارة من أدوات كفاءة تسيير الميزانية المحلية	42
(4-2)	اختبار التوزيع الطبيعي SHAPIRO WILK	43
(5-2)	معامل الثبات ألفا كرو نباخ	43
(6-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	44
(7-2)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	44
(8-2)	توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم	45
(9-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	46
(10-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المصلحة	47
(11-2)	فئات مقياس ليكارت الخماسي ودلالاته	48
(12-2)	التحليل الوصفي لعبارات "الإفصاح المحاسبي"	48
(13-2)	التحليل الوصفي لعبارات "الرقمنة المالية"	50
(14-2)	التحليل الوصفي لعبارات "الرقابة المالية"	51
(15-2)	التحليل الوصفي لعبارات "الميزانية المحلية"	53
(16-2)	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	55
(17-2)	تحليل التباين	55
(18-2)	معاملات الانحدار المتعدد	56
(19-2)	نموذج الانحدار الخطي البسيط "الإفصاح المحاسبي"	58
(20-2)	نموذج الانحدار الخطي البسيط "الرقمنة المالية"	59
(21-2)	نموذج الانحدار الخطي البسيط "الرقابة المالية"	60
(22-2)	نتائج النموذج الخطي العام	62
(23-2)	اختبار الفروق حسب الجنس T Test	63
(24-2)	اختبار الفروق حسب العمر ANOVA	64
(25-2)	اختبار الفروق حسب مستوى التعليم ANOVA	65
(26-2)	اختبار الفروق حسب الخبرة ANOVA	66
(27-2)	اختبار الفروق حسب المصلحة ANOVA	67

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	خ
(1-2)	الهيكل التنظيمي لبلدية الرواشد	38
(2-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	44
(3-2)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	45
(4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم	45
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	46
(6-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المصلحة	47

قائمة الملحق

الصفحة	الملحق	رقم الملحق
80	استمارة الاستبيان	01
82	قائمة المحكمين	02
82	مخرجات برنامج SPSS 24	03

المقدمة

1. تمهيد

تعتبر الشفافية المالية من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة العمومية، حيث تساهم في تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة خاصة في مجال تسيير المالية العامة، وفي ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها مختلف الدول أصبح الاهتمام بتحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة وترشيد استخدام الموارد العامة، وتزداد أهمية الشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة حول الإيرادات والنفقات، مما يساعد على تعزيز الرقابة وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في تسيير الموارد المحلية.

وتعتبر الميزانية المحلية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تنفيذ سياساتها وبرامجها التنموية، مما يستدعي ضرورة إدارتها بكفاءة وفعالية، وهنا يبرز دور الشفافية المالية كآلية تمكن من تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز المساءلة، بما يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أثر الشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية من خلال تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح المالي وجودة الأداء المالي ومحاولة الوقوف على مدى مساهمة الشفافية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

2. إشكالية الدراسة

وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة: **إلى أي مدى تساهم الشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد؟**

3. الأسئلة الفرعية

تتدرج ضمن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير الشفافية المالية (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد؟
- ما هو تأثير الإفصاح المحاسبي على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد؟
- ما هو تأثير الرقمنة المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد؟
- ما هو تأثير الرقابة المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية تعزى إلى المتغيرات الشخصية: الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة والمصلحة؟

4. فرضيات الدراسة

1.4. الفرضية الرئيسية الأولى

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الشفافية المالية بأبعادها (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الشفافية المالية بأبعادها (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

وتم تقسيم الفرضية الرئيسية الأولى للفرضيات الفرعية التالية:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

H1-1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقمنة المالية وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

H1-2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقمنة المالية وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

H1-3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وكفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

2.4. الفرضية الرئيسية الثانية (فرضيات الفروق البيانات الشخصية)

H02: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة والمصلحة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H2: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة والمصلحة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

وتم تقسيم الفرضية الرئيسية الثانية للفرضيات الفرعية التالية:

H02-1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى الجنس من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H2-1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى الجنس من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H02-2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى العمر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H2-2: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى العمر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H02-3: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى مستوى التعليم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H2-3: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى مستوى التعليم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H02-4: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية الوظيفي لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى سنوات الخبرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H2-4: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى سنوات الخبرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H02-5: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميله تعزى إلى المصلحة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

5-2H: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية لبلدية الرواشد ميلة تعزى إلى المصلحة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

5. أهمية الدراسة

تكمّن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع الشفافية المالية وما توفره من مزايا وإيجابيات للميزانية المحلية، إضافة إلى إبراز الدور الذي توضحه الشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية، كما تساهم الدراسة في تعزيز الوعي بأهمية المساءلة والرقابة المالية والحد من الفساد وسوء التسيير داخل الجماعات المحلية، كذلك تبرز الدراسة أهمية كفاءة تسيير الميزانية المحلية باعتبارها أداة أساسية لتحقيق التنمية المحلية وترشيد استخدام الموارد المالية.

6. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد مدى تأثير الشفافية المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد.
- تحديد العلاقة بين مستوى الشفافية المالية وكفاءة التسيير المالي في الجماعات المحلية.
- التعرف على أهمية الشفافية المالية في تعزيز المؤشرات المالية المحلية.
- تقييم مدى تطبيق مبادئ الشفافية المالية في التسيير المالي المحلي.
- إبراز دور الشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية.

7. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع موضوعها في محاولة لتحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المرجوة تم اعتماد المنهج الوصفي، كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات، إذ يساهم في وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات من خلال جمع البيانات وتصنيفها.

8. أسباب اختيار الموضوع

1.8. الأسباب الموضوعية

- تناسب الموضوع مع تخصصنا العلمي.
- أهمية الموضوع ببعده النظري والتطبيقي وإمكانية الاستفادة منه في الواقع العملي.

2.8. الأسباب الذاتية

- الميل الشخصي للبحث في متغيرات الدراسة.
- الرغبة في التعرف على طبيعة العلاقات السائدة داخل المؤسسة.

9. حدود الدراسة

1.9. الحدود الموضوعية: تمثلت في المتغير المستقل الشفافية المالية بأبعادها (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) والمتغير التابع كفاءة تسيير الميزانية المحلية.

2.9. الحدود البشرية: موظفي بلدية الرواشد ولاية ميله.

3.9. الحدود المكانية: بلدية الرواشد ولاية ميله.

4.9. الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من فيفري 2026 إلى أفريل 2026.

10. صعوبات الدراسة

لأي موضوع بحث عقبات وصعوبات والتي تتفاوت من موضوع لآخر حسب طبيعة المواضيع والظروف المحيطة بالباحث، يمكن الإشارة إلى بعض الصعوبات فيما يلي:

- صعوبات أثناء توزيع الاستبيان على موظفي البلدية.
- حساسية الموضوع كونه يتعلق بالإفصاح عن معلومات مالية.
- ضعف تجاوب موظفي المؤسسة مع الاستبيان نتيجة التحفظ على مشاركة معلومات مالية داخلية.

11. هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

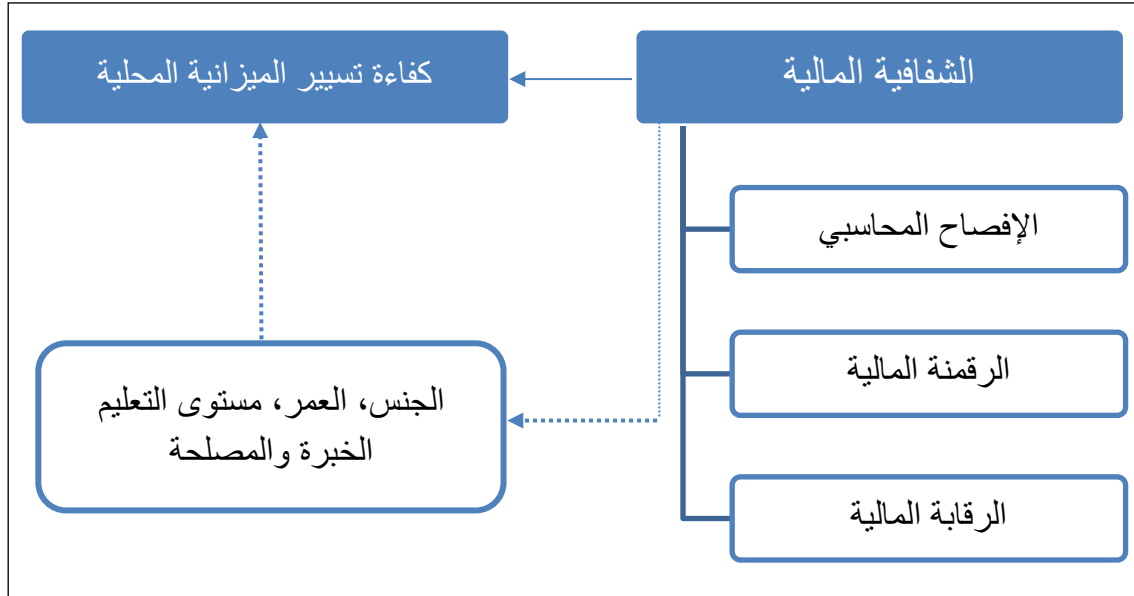
الفصل الأول: يمثل الإطار النظري لكل من الشفافية المالية والميزانية المحلية الذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول للمفاهيم العامة للشفافية المالية، والمبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول كفاءة تسيير الميزانية المحلية، أما المبحث الثالث والأخير خصص للدراسات السابقة.

الفصل الثاني: يمثل الجانب التطبيقي للدراسة حيث خصص لدراسة حالة بلدية الرواشد، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم في المبحث الأول تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني المتمثل في الإطار المنهجي للدراسة تم فيه التعريف بعينة الدراسة والأدوات المستعملة فيه، حيث تم عرض وتحليل مختلف محاور الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية وبرنامج spss 24 وفي المبحث الأخير تم فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

12. نموذج الدراسة

يوضح الشكل رقم (01) نموذج الدراسة حيث يتكون من متغيرين هما:

شكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الشفافية المالية وكفاءة تسيير الميزانية المحلية

تمهيد

يمثل إصلاح منظومة الشفافية المالية أمرا مهما لتحقيق التنمية وتقريب الإدارة من المواطن، وذلك باعتبارها تساعد على توضيح طريقة تسيير الأموال العامة وتقادي سوء استعمالها، لذلك فإن اعتماد قواعد واضحة للشفافية يساعد في ترشيد الانفاق وتحسين استخدام الموارد المتاحة، كما أن الميزانية المحلية لم تعد مجرد أرقام، بل أصبحت تعبر عن البرامج والمشاريع التي تعمل الجماعات المحلية جاهدة على تحقيقها سواء في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية منها.

في هذا الفصل سيتم تقديم إطار نظري متكامل من خلال التطرق إلى مفهوم الشفافية المالية وأبعادها المختلفة مع الآليات المعتمدة لتطبيقها، إضافة إلى مفهوم الميزانية المحلية ومبادئها مع تحليل هيكلها ومراحل تنفيذها مع عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الشفافية المالية في الجماعات المحلية في حين المبحث الثاني كفاءة تسيير الميزانية المحلية، أما المبحث الثالث فخصص لعرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

وللتفصيل أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الشفافية المالية في الجماعات المحلية.

المبحث الثاني: كفاءة تسيير الميزانية المحلية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الشفافية المالية في الجماعات المحلية

المطلب الأول: مفهوم الشفافية المالية

أولاً: تعريف الشفافية المالية

تعددت تعريفات الشفافية المالية بتعدد الأهداف المراد الوصول إليها فمنها من ركز على البعد السياسي وآخرون ركزوا على البعد الاقتصادي، فمن التعاريف الموجودة ما يلي:

تعرف الشفافية المالية بأنها "الالتزام بالإفصاح الشامل والآني عن الموارد والمصروفات وإتاحة البيانات المالية للجمهور بوضوح ودقة لتمكينهم من الرقابة الفعالة والمشاركة في تقييم كفاءة الإنفاق العام واتخاذ القرارات"¹.

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها "حرية تدفق المعلومات التي تضمن لأصحاب الشأن الوصول إلى البيانات المالية الدقيقة والمعلومات الضرورية في وقتها المناسب، بهدف تمكينهم من مراقبة الموارد، حماية مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء"².

كما تعرف بأنها "الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المالية، مع إتاحتها للمراقبة العامة لضمان خضوع كافة الممارسات الإدارية لمعايير المحاسبة والمساءلة المستمرة"³.

عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "إلتزام الجهات العمومية بإتاحة المعلومات المتعلقة بالسياسات المالية وحجم الإيرادات المحصلة، وكيفية صرف النفقات بشكل واضح ومنتظم بما يسمح للمواطنين وأجهزة الرقابة بالاطلاع عليها ويعزز الثقة في إدارة المال العام مع دعم مبدأ المساءلة"⁴.

كما عرفها أيضا "الشفافية المالية تقوم أساسا على اعتماد نصوص قانونية تركز منطق التواصل المالي المفتوح بين الجهات العمومية والمجتمع من خلال ترسيخ حق المواطن في الوصول إلى المعلومة المالية ونشر الموازنات بصورة واضحة ومفتوحة فذلك يسمح للأفراد بمعرفة مصادر تحصيل الأموال وكيفية إنفاقها مع تعزيز نزاهة تداول المعلومات ويكشف المصالح الحقيقية"⁵.

¹ سمسوم صليحة، تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 2، 2022، ص 315.

² فوزية برسولي، محمد حوبر، الشفافية والإفصاح كآليتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 2، 2018، ص 152.

³ سليمان عتير وآخرون، دور الشفافية الضريبية في مكافحة الفساد الإداري والمالي، جامعة ورقلة، 2013، ص 568.

⁴ أحمد حلمي إبراهيم أحمد قنديل، خالد عمر حسن محمد حومه، دور الشفافية المالية في تعزيز الاداء المالي للحكومات مع الإشارة الى مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الرابع، 2024، ص 258.

⁵ موساوي عبد الحليم، مظاهر تكريس الشفافية المالية في تسيير المؤسسات الاعلامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 18، العدد 28، 2022، ص 277.

وتعرف أيضا بأنها "تدفق المعلومات مما يتيح لأصحاب المصلحة بالوصول إلى البيانات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، وتتجسد في الانفتاح على الجمهور فيما يخص هيكلية الإدارة ووظائفها، كما تمتد الشفافية إلى جميع مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها ومراقبتها، وترتكز على ركيزتي الشمولية والمساءلة لضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الأطراف المعنية بالحكم"¹.

يمكن تعريف الشفافية المالية من خلال التعاريف السابقة على أنها " من أهم المعايير التي تقوم عليها حوكمة المالية العامة، كما تعتبر عنصرا مهما في تطوير القطاع الحكومي والاقتصادي بصفة عامة فهي تساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي وتعزيز مبدأ المساءلة، كما تقوم الشفافية على مبدأ حرية تدفق المعلومات على نطاق واسع وذلك عن طريق توفير المعلومات والعمل بطريقة مفتوحة تسمح لأصحاب الشأن على الحصول عليها والاطلاع عليها بوضوح".

من خلال التعاريف السابقة للشفافية المالية فهي تقوم على مجموعة من الخصائص، من بينها:

- **الوضوح:** السهولة التي يمكن بها فهم التقارير من قبل المستخدمين.
- **الموثوقية:** المدى الذي تمثل فيه التقارير تمثيلا دقيقا للعمليات المالية الحكومية والشؤون المالية.
- **التكرار:** الانتظام الذي يتم به نشر التقارير.
- **الملائمة:** تشير إلى مدى تزويد التقارير للمستخدمين بالمعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات فعالة.
- **الانفتاح:** السهولة التي يمكن بها للجمهور العثور على المعلومات.

ثانيا: أهمية الشفافية المالية

تعد الشفافية المالية من المفاهيم الحديثة والمتطورة التي تحظى اليوم بأهمية كبيرة، وفيما يلي نذكر أهميتها من خلال النقاط التالية²:

- **تعزيز الثقة والمصداقية:** حيث تساهم في إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات وهذا يؤدي إلى تعزيز الثقة مع المستثمرين، جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على الاستثمارات المحلية.
- **تحسين الأداء الاقتصادي والإداري:** حيث يؤدي إلى تحسين القرارات الاقتصادية كونها توفر بيانات دقيقة تخدم عملية صنع القرار.

¹ حاجي العجلة، دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارية، المجلد 16، العدد 1، 2012، ص 106.

² فوزية برسولي، محمد حوبر، مرجع سابق، ص 153.

- **مكافحة الفساد والمساءلة:** حيث تعتبر الشفافية آلية وقائية تعمل على منع الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة، ما يدعم مبدأ المساءلة والانضباط الداخلي.
- كما تكمن أهميتها في¹:
- **تعزيز المساءلة والرقابة:** تمكين المعنيين والمستفيدين من متابعة كيفية إدارة الموارد وصنع القرار المالي مما يضمن توجيه التدفقات النقدية للمصالح العامة.
- **ترسيخ النزاهة المؤسسية:** الحد من الاجتهادات الشخصية في تفسير الأنظمة المالية، ومكافحة الانحرافات والبيروقراطية عبر تبسيط الإجراءات ووضوح التشريعات.
- **دعم التنمية المستدامة:** العمل كآلية محورية للوصول إلى "نظام مفتوح" يضمن عدالة توزيع الموارد وتحقيق الأهداف الديمقراطية والتنمية الشاملة.
- **بناء الثقة المجتمعية:** تنمية جسور الثقة مع كافة فئات المجتمع من خلال الافصاح المفتوح، مما يحفز المشاركة الفعالة ويدعم استقرار النظام العام.

ثالثاً: أهداف الشفافية المالية

- تعني الشفافية المالية توفير بيئة عمل واضحة تساعد على فهم المعلومات، وعلى هذا الأساس فإن أهداف الشفافية المالية يمكن استعراضها على النحو التالي²:
- **تعزيز الثقة العامة:** بناء جسور الوثوقية بين الإدارة والمستفيدين من خلال وضوح الإجراءات والنتائج.
 - **تحسين البيئة الاستثمارية:** خلق مناخ جاذب لرؤوس الأموال عبر توفير بيانات مالية دقيقة ومعايير واضحة.
 - **مكافحة الفساد الإداري:** سد الثغرات أمام الممارسات غير المشروعة وتفعيل الرقابة الوقائية في كافة المعاملات.
 - **ترشيد الإنفاق:** توفير الوقت والتكاليف من خلال الدقة في توجيه الموارد وتجنب العشوائية الإدارية.
 - **تفعيل المساءلة الجماعية:** ترسيخ ثقافة المسؤولية المشتركة ووضوح الأداء أمام كافة الأطراف المعنية.
 - **رفع كفاءة التحصيل:** ضمان الدقة في إدارة الإيرادات وتحقيق الانضباط المالي في الممارسات الميدانية.

¹ زهرة عباس، واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية بجامعة 8 ماي 1945 من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس العاملين بها، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 310.

² سليمان عتير وآخرون، مرجع سابق، ص 568.

المطلب الثاني: مبادئ الشفافية المالية

لم يعد موضوع الشفافية مجرد خيار تنظيمي، بل أضحت ضرورة حتمية فرضتها التحديات الاقتصادية المعاصرة، فقد أبانت الأزمات المالية العالمية وخاصة أزمة 2008 أن ضبابية البيانات المالية تؤدي إلى إضعاف الرقابة وتضليل صناع القرار والجمهور على حد سواء، ومن هذا المنطلق وتجسيدا للرغبة الدولية في إصلاح الأنظمة المالية وتقادي تكرار الأزمات، قامت كبرى المنظمات الدولية بوضع مبادئ توجيهية لضبط الشفافية، تهدف هذه المبادئ إلى تحويل الميزانية من مجرد أرقام تقديرية إلى أداة حقيقية للمساءلة والرقابة وكشف المخاطر، لذلك يمكن توضيح أهم مبادئ الشفافية المالية وفقا للمنظمات الدولية فيما يلي¹:

أولاً: صندوق النقد الدولي

قام صندوق النقد الدولي بدور كبير لتعزيز الشفافية المالية، حيث تركز مبادئ الشفافية المالية على مجموعة من المحاور الأساسية كما يلي:

- **تقارير المالية العامة:** ينبغي أن توفر تقارير المالية العامة نظرة شاملة وذات صلة وفي الوقت المناسب وموثوقة للوضع المالي للحكومة وأدائها، وتشمل: التغطية، التكرار، التوقيت، الجودة والنزاهة.
- **التنبؤ المالي وإعداد الموازنة:** يجب أن توفر الميزانيات والتنبؤات المالية الأساسية الخاصة بها بيانا واضحا لأهداف موازنة الحكومة ونوايا السياسة، وتوقعات شاملة وفي الوقت المناسب وذات مصداقية لتطور المالية العامة وتشمل العناصر التالية: الشمولية، النظام، توجه السياسات والمصداقية.
- **تحليل وإدارة المخاطر المالية:** ينبغي للحكومات أن تكشف عن المخاطر التي تهدد المالية العامة، وأن تحللها وتديرها وتضمن التنسيق الفعال لعملية صنع القرار المالي عبر القطاع العام.
- **إدارة إيرادات الموارد:** ينبغي جمع الإيرادات الحكومية الناتجة عن أنشطة التنقيب عن الموارد الطبيعية واستخراجها وإدارتها وصرفها بطريقة مفتوحة وشفافة.

ثانياً: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لشفافية الموازنة أداة مرجعية للحكومات لاستخدامها من أجل زيادة درجة شفافية الموازنة في بلدانها وتنقسم ممارسات الشفافية الموازنة إلى ثلاث أجزاء:

¹ أحمد حلمي، إبراهيم أحمد قنديل، مرجع سابق، ص ص 260-268.

الجزء الأول: تقارير الموازنة الرئيسية التي ينبغي للحكومات أن تعدّها ومحتواها العام، ويصف الجزء الثاني الإفصاحات المحددة التي يجب تضمينها في التقارير بما في ذلك معلومات الأداء المالي وغير المالي بينما يركز الجزء الثالث الضوء على ممارسات ضمان جودة التقارير وسلامتها.

ثالثاً: المبادرة العالمية للشفافية المالية

تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة في السياسات المالية وقد وضعت في المجال وتتمثل أهم هذه المبادئ في:

- الحق في الحصول على المعلومات.
- المعلومات المالية المقدمة شاملة.
- المعلومات متاحة وسهلة الوصول.
- وجود مؤسسات رقابية مستقلة تقوم بمراجعة الأداء المالي للحكومة ونشر تقاريرها.

المطلب الثالث: آليات الشفافية المالية

تعد الشفافية المالية من أهم المبادئ التي تسهم في تحسين إدارة المال العام وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية، ولتحقيق هذه الشفافية لا بد من الاعتماد على مجموعة من الآليات التي تضمن وضوح المعلومات المالية وإمكانية الوصول إليها، مما يساعد على تعزيز الرقابة والمساءلة والحد من سوء استخدام الموارد، لذلك برزت عدة آليات تساهم في تكريس الشفافية المالية في تسيير الموارد العامة. وعليه سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم آليات الشفافية التي تساعد على ضمان وضوح المعلومات المالية:

أولاً: الرقابة المالية

تعرف بأنها مجموعة من العمليات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطط والسياسات المالية الموضوعية، تهدف إلى التعرف على الانحرافات المالية ومعالجتها في الوقت المناسب وتعمل على المحافظة على المال العام من الاختلاس، الضياع أو سوء الاستعمال، وتمثلت آليات الشفافية فيما يلي¹:

1. **رقابة المحاسب العمومي (رقابة أثناء التنفيذ):** تعتبر آخر عقبة مراقبة للعمليات المالية قبل صرف المال العام حيث يتأكد المحاسب من مطابقة النفقة للقوانين، توفر الاعتمادات المالية وصحة عمليات التصفية.

¹ كنزة بلحسين، عبد المجيد لخداري، رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين الفعالية وإمكانية التسخير، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 15، العدد 01، 2022، ص ص 1598-1607.

2. رقابة المراقب المالي (رقابة سابقة): تعتمد على الموافقة المسبقة قبل الالتزام بالنفقة للتحقق من توافر عناصر قانونية معينة.

3. الرقابة الخارجية (المتخصصة)

- 1.3 مجلس المحاسبة: يقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات بعد التنفيذ للتأكد من شرعيتها وصحتها.
- 2.3 المفتشية العامة للمالية: تمارس رقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والهيئات العمومية.
- 3.3 اجراء التسخير (كاستثناء): هو آلية تسمح للأمر بالصرف بتجاوز رفض المحاسب العمومي للدفع، لكنه يعتبر استثناء على مبدأ الفصل بين الوظائف الإدارية والمحاسبية، ويتم تحت مسؤولية الأمر بالصرف.

ثانيا: الحوكمة المالية

هي نظام متكامل من القواعد والمعايير التي تهدف إلى إدارة الموارد المالية للمؤسسات أو الدول والتحكم فيها، لضمان الشفافية في الإفصاح عن البيانات المالية، والمساءلة عن كيفية صرف الأموال ومحاربة الفساد المالي، تسعى لتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وضمان سلامة الإنفاق العام والخاص لتجنب الأزمات والانهيئات الاقتصادية التي قد تنتج عن ضعف الرقابة الإدارية، تطرقت هذه الدراسة إلى آليات الشفافية المالية من خلال النقاط التالية¹:

- آلية الإدارة المالية: حيث تعتبر الحوكمة في الأساس نتائج سياسات تستهدف التحقق من سلامة الإنفاق وقد زاد الاهتمام بها مع بروز مفهوم الشفافية.
- آلية الإفصاح والشفافية: ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية العامة، ودور مراقب الحسابات، ونشر المعلومات بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب لجميع أصحاب المصالح.
- آلية المساءلة المالية: استخدام الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية بطريقة فعالة تضمن العدالة والمساواة، والتركيز على المساءلة المالية للحكومات.

ثالثا: الرقمنة المالية

هي عملية تحويل الملفات الورقية مثل الكتب المجلات أو الرسائل إلى ملفات رقمية يمكن للأجهزة الإلكترونية معالجتها، تخزينها ومشاركتها، تهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات، تقليل استخدام الورق

¹ سليمة بن حسين، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، 2015، ص ص 188-190.

عبر تقنيات مختلفة وكذلك تسهيل معالجتها إلكترونياً¹، ساهمت الرقمنة في تحقيق الشفافية من خلال النقاط التالية:

- **نشر المعلومات والوثائق:** تلزم الرقمنة المصالح المتعاقدة بنصر النصوص التشريعية، البرامج التقديرية للمشاريع وقوائم الصفقات المبرمة والمؤسسات المستفيدة منها، مما يمنع حجب المعلومات.
- **تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص:** تتيح البوابة الإلكترونية لجميع المنافسين الاطلاع على نفس المعلومات في وقت واحد مما يضمن حرية الدخول للمنافسة.
- **الوضوح والعلانية:** تعرف الشفافية رقمياً بأنها تحرر الإدارة من غموضها وانغلاقها، حيث تصبح القواعد والممارسات واضحة تماماً.
- **تقديم العروض:** تضمن الرقمنة بقاء محتوى العروض مجهولاً وسرياً عبر التشفير أو الترميز حتى موعد فتح الأظرف مما يحمي المنافسة من أي تلاعب بشري.

رابعاً: الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو إظهار وعرض القوائم المالية لكافة المعلومات الهامة والرئيسية دون غموض والتي قد تؤثر في موقف مستخدمي القوائم المالية من أجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة، وقد ساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق الشفافية المالية من خلال²:

- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية:** حيث يجب على المؤسسة الإفصاح عن القواعد والمبادئ المستخدمة في إعداد بياناتها المالية لضمان فهمها بشكل صحيح، مع الالتزام بالافتراضات التالية: الاستمرارية، الثبات في العرض، الاستحقاق، الحيطة والحذر والأهمية النسبية.
- **المعلومات الواجب الإفصاح عنها:** لتحقيق الشفافية يجب أن تشمل القوائم المالية إفصاحات محددة مثل: اسم المؤسسة، نشاطها، تفصيل الأصول، الالتزامات، الإفصاح عن المبيعات، الفوائد وصافي الربح.
- **المقومات الأساسية للإفصاح:** تحديد المستخدم المستهدف، الغرض من الاستخدام وتوقيت الإفصاح.

¹ عايدي جمال، الرقمنة واثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2022، ص 561.

² كتوش عاشور، أولاد قادة آمال، الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 01، 2012، ص ص 20-24.

المبحث الثاني: كفاءة تسيير الميزانية المحلية

تعتبر الميزانية المحلية العمود الفقري لأي جماعة إقليمية، فهي ليست مجرد جدول أرقام أو وثيقة محاسبية بل هي الأداة القانونية والسياسية التي تترجم احتياجات المواطن إلى مشاريع ملموسة حيث لا يمكن الحديث عن تسيير محلي دون التطرق للميزانية كونها الرخصة القانونية التي تسمح بالتحصيل والصرف وفق الأطر التشريعية المعمول بها.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية المحلية

أولاً: تعريف الميزانية المحلية

تعرف الميزانية المحلية على أنها "خطة مالية سنوية تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها في فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، وتتكون الميزانية المحلية من جانبين النفقات والإيرادات حيث تتوزع بنيتها الداخلية بين احتياجات التسيير اليومي واستثمارات التجهيز المستقبلي"¹.

كما تعرف أيضاً "الوثيقة القانونية والمالية السنوية التي يتم من خلالها التقدير والترخيص بمجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار وتعتبر بمثابة البرنامج العملي والمنهاج الذي يجسد الخطط والاتجاهات المراد تحقيقها، لتلبية احتياجات ورغبات المواطنين على المستوى المحلي"².

وعرفت المادة 176 من القانون 10-11 والمتعلق بالبلدية ميزانية البلدية على أنها "عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار"³.

وتعرف أيضاً "هي عبارة عن وثيقة تقر وترخص لمجموع الإيرادات والنفقات النهائية للجماعة المحلية لفترة معينة عادة ما تكون سنة، كما تعتبر أداة لتسيير مصالح الجماعة المحلية بما يحقق المخططات والسياسات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المسطرة ضمن البرنامج المسطر من طرف أعضاء المجلس الشعبي المحلي والتي يجب أن يندرج ضمن الإطار العام للمخطط الوطني"⁴.

¹ بومدين دعاء، بن لدعم فتحي، تأثير عجز الميزانية العامة على سعر الصرف العملة المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص 144.

² أسماء ريغي، كمال زيتوني، سبل تفعيل مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية . دراسة حالة البلديات الكبرى لولاية برج بوعريش خلال الفترة 2015-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 967.

³ نعيمة فهم، الصادق الأسود، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص 208.

⁴ صلاح بوجلاب، مرير إيمان، أسلوب الموازنة الصفرية بين مقومات النجاح ومشكلات التطبيق على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 324.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الميزانية المحلية على أنها "وثيقة قانونية ومالية تقديرية حيث تقوم بتحديد تقديرات الإيرادات والنفقات على المستوى المحلي، حيث تسعى إلى تسيير الخدمات اليومية وتنفيذ الاستثمارات لتلبية حاجيات المواطنين."

ومن خلال مختلف التعاريف المقدمة حول الميزانية المحلية، يتبين أنها تتصف بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **الميزانية عمل علني:** يعني أن جميع المساهمين يمكنهم الاطلاع على مدى استعمال المداخل الجبائية مما يضمن حق المساهمين في معرفة أوجه صرف المداخل الجبائية وكيفية تحقيق المنفعة العامة.
- **الميزانية عمل تقديري:** تمثل استشرافا ماليا لسنة مقبلة، حيث تحدد بدقة النفقات المتوقعة والإيرادات المرجوة تحصيلها لتنفيذ المشاريع المسطرة.
- **الميزانية عمل ترخيصي:** حيث تعد إذنا قانونيا بالتصرف، فلا يجوز صرف أي مبلغ أو تحصيل إيراد إلا بناءً على اعتماد رسمي وضمن الجداول المخصصة له.
- **الميزانية عمل دوري:** يعني أن هناك ميزانية واحدة يتم إعدادها واعتمادها بشكل دوري لتغطية سنة مالية واحدة، مما يسهل عملية الرقابة والتقييم.
- **الميزانية ذو طابع إداري:** حيث تعتبر أداة تسيير تهدف لتنظيم العمل الإداري، وضمان السير الحسن للمصالح بما يخدم المصالح العامة.

ثانيا: مبادئ الميزانية المحلية

تتكون الميزانية المحلية من مجموعة من المبادئ نوجزها فيما يلي¹:

- **مبدأ السنوية:** يتم فيه تقدير الإيرادات والنفقات لفترة زمنية محددة ب 12 شهرا (السنة المدنية) مع السماح بفترة تكميلية محدودة لتسوية النفقات، تمتد حتى 15 مارس وفترة لتسوية العمليات وتغطية الصفقات تمتد إلى 31 مارس، وذلك لضمان مرونة واستمرارية التنفيذ المالي.
- **مبدأ التوازن:** يجب فيه أن تتساوى التقديرات الإجمالية للإيرادات مع التقديرات الإجمالية للنفقات بحيث لا تتجاوز الالتزامات المالية الموارد المتاحة والفوائض المنقولة.
- **مبدأ الوحدة:** يعني تجميع كافة الموارد والنفقات في وثيقة رسمية واحدة وفق نموذج محاسبي موحد مما يسهل هذا المبدأ عملية الرقابة والإحاطة بالوضع المالي الشامل.

¹ محمودي ملك وآخرون، تبيين الممتلكات كآلية لزيادة مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة للفترة (2012.2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 273.

- **مبدأ الشمولية:** أي إدراج جميع الإيرادات والنفقات بقيمتها الإجمالية دون إجراء أي مقاصة بينهما ولا يجوز تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة محددة مباشرة، بل تصب جميع الأموال في صندوق واحد لتغطية كافة الأعباء، مما يمنع الاخفاء أو السهو المالي ويضمن الشفافية التامة في عرض التدفقات المالية.
- **مبدأ قاعدة التوازن المستقبلي:** تعتبر هذه القاعدة أهم قواعد التسيير الرشيد فهي تهدف إلى الحفاظ على الأموال من الهدر، وكذلك تبني رؤية حذرة في التسيير المالي لضمان استدامة الموارد وتجنب الوقوع في العجز أو الأزمات المالية التي قد تعيق الأهداف المسطرة.

ثالثا: أنواع الميزانية المحلية

تنقسم الميزانية المحلية إلى¹:

- **الميزانية الأولية:** تعتبر الوثيقة التقديرية الأساسية التي تضع التقديرات المالية للسنة المقبلة تشمل كافة الإيرادات المتوقعة والنفقات الضرورية المتعلقة بالدورة المالية، تتضمن الميزان العام، الجداول الملخصة لضمان التوازن، والملاحق الإحصائية، وتظهر الصفحة الأولى الواجهة المالية حيث تغطي نظرة عامة عن الوضع المالي والسياسة المالية المتبعة للجماعات المحلية مما تمكن من ممارسة الرقابة المالية الفعالة.
- **الميزانية الإضافية:** هي الوثيقة التعديلية والترحيلية التي تصحح المسار المالي خلال السنة المالية بناء على نتائج السنة المالية السابقة، تسمح بتكييف التقديرات الأولية مع الواقع المالي الفعلي وتعتبر ميزانية ترحيلية بامتياز لأنها تتكفل ب: ترحيل كافة الفوائض (الإيرادات المتبقية)، والالتزامات (النفقات المتبقية من السنة الماضية التي لم تصرف بعد)، وتسوية الأرصدة الدائنة والمدينة، الهدف منها تصحيح التقديرات الأولية وكذلك منح القدرة على زيادة أو تخفيض الاعتمادات المالية وتدقيق الحسابات قبل التسوية النهائية.

رابعا: أقسام الميزانية المحلية

تتشكل ميزانية الجماعات المحلية من قسمين أساسيين وكل قسم يجب أن يكون متوازنا وجوبا بين الإيرادات

والنفقات:

1. قسم التسيير

يختص هذا القسم بالعمليات اليومية والدورية التي تضمن استمرار المرفق العام، ويتمثل في²:

¹ نعيجه فهم، الصادق الأسود، مرجع سابق، ص 210.

² عبد المطلب بيسار، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية البلدية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص ص 155-156.

1.1. النفقات: تشمل أجور الموظفين، الأعباء الإدارية، تكاليف الصيانة الدولية، فواتير الطاقة، والموارد الاستهلاكية الضرورية لتسيير مصالح الافراد.

2.1. الإيرادات : تتكون أساسا من:

1.2.1. الحصيلة الجبائية : الضرائب والرسوم والتدفقات المالية الناتجة عن تقديم الخدمات.

2.2.1. الإعانات : مخصصات الدولة مثل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

3.2.1. مداخيل الأملاك : ناتج استغلال ممتلكات البلدية مثل كراء المحلات، الأسواق... الخ.

2. قسم التجهيز والاستثمار

يختص بالعمليات التي تهدف لزيادة الأصول المادية وتطوير الهياكل القاعدية، وينقسم إلى¹:

1.2. نفقات التجهيز والاستثمار: تشمل اقتناء العتاد والمعدات الكبرى، الأشغال الجديدة والترميمات الكبرى للمنشآت، تسديد أقساط القروض والديون.

2.2. إيرادات التجهيز والاستثمار: تشمل الإعانات المخصصة من الدولة وصناديق التضامن، القروض البنكية والتمويلات الخارجية، الفائض من قسم التسيير أي المبالغ التي يتم تحويلها لتمويل الاستثمارات.

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ الميزانية المحلية

بعد المصادقة على الميزانية يتبع ذلك دخولها في مرحلة التنفيذ، حيث يقصد بتنفيذ الميزانية العامة إنفاق المبالغ وتحصيل الإيرادات التي أدرجت فيها، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ الميزانية من خلال الوزارات والهيئات العمومية، وتتم الميزانية أثناء تنفيذها بمرحلتين أساسيتين هما تحصيل الإيرادات وصرف النفقات².

أولاً: تحصيل الإيرادات العامة

تشير الإيرادات إلى المصادر التي تعتمد عليها الدولة للحصول على ما يلزمها من أموال لتغطية ما تواجه من نفقات عامة، حيث يمر تحصيل الإيرادات بمرحلتين هما:

1. المرحلة الإدارية: من اختصاص الأمر بالصرف والذي يعرف بأنه "كل شخص معين أو منتخب أو مكلف يقوم بتنفيذ عمليات الميزانية والمالية، أشارت "المادة 25 من القانون 90-21 إلى نوعين من الأمرين

¹ ساجي فاطيمة، آليات الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر . دراسة تحليلية لآليات الرقابة القانونية في التشريع الجزائري . مجلة أبحاث ودراسات التتمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص 591-592.

² جمال بوزيان رحمان، الإطار القانوني لتنفيذ الميزانية العامة في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 97.

بالصرف حيث نصت على ما يلي " يكون الأمرين بالصرف ابتدائيين أو أساسيين وإما أمرين بالصرف ثانويين"،
يتمثل تسيير الأمر بالصرف في الاعتماد، التقويض والاستخلاف.

تشمل المرحلة الإدارية ما يلي¹:

- **الإثبات:** حسب المادة 16 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، يعتبر الإثبات الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي، تعتبر المرحلة التي تنشأ فيها أو يثبت فيها حق الخزينة العمومية مع الغير.
- **التصفية:** حسب المادة 17 من نفس القانون تقوم التصفية بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها.
- **الأمر بالتحصيل:** إجراء يقوم به الأمر بالصرف لتحصيل الإيرادات العمومية، يتم بعد مرحلتين الإثبات والتصفية، حيث تتخذ أوامر التحصيل عدة أشكال حسب طبيعة الدين.
- 2. **المرحلة المحاسبية:** من اختصاص المحاسب العمومي والذي يعرف بأنه "كل شخص يعين قانونا للقيام فضلا على العمليات المشار إليها في المادتين 18 و22 من نفس القانون، يعين المحاسب العمومي من طرف الوزير المكلف بالمالية ويمارس عليه سلطته الرئاسية"، تشمل المرحلة المحاسبية:
- **التحصيل:** يعد التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه ابراء الديون العمومية، أي الإجراء الذي يتم بموجبه ابراء ذمة المدين تجاه الخزينة العمومية.

ثانيا: عمليات صرف النفقات العامة

النفقات العامة هي مبالغ نقدية تنفقها الدولة من أجل تحقيق منفعة عامة، حيث يحدد قانون الميزانية الحد الأقصى لها، تمر صرف النفقات بمرحلتين هما²:

1. المرحلة الإدارية: من اختصاص الأمر بالصرف وتشمل:

- **الالتزام بالنفقة:** يعد الالتزام الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين، ينشأ الالتزام نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين، تتم متابعة عملية الالتزام عن طريق إعداد بطاقة الالتزام من طرف الأمر بالصرف وإرسالها إلى المراقب العمومي ليقوم بالتحقق من مشروعية النفقة، وقبل قبول التأشير على الالتزام يجب أن يتحقق من توفر عناصر مثل: صفة الأمر بالصرف، والتخصيص القانوني للنفقة...الخ.

¹ جمال بوزيان، الإطار القانوني لتنفيذ الميزانية في الجزائر، ص ص 97-99.

² المرجع نفسه، ص ص 99-104.

- **التصفية:** هي التقدير الفعلي والحقيقي للمبلغ الواجب أدائه بناء على المستندات التي تثبت وجود الدين وحلول أجله، يقوم الأمر بالصرف بالتأكد من صحة العمليات الحسابية في وثائق إثبات النفقة بهدف تحديد المبلغ النهائي والذي لا يكون أكبر من مبلغ الالتزام، حيث لا يمكن تسديدها لعدم توفر التغطية المالية للفرق.

- **الأمر بالصرف:** هو الإجراء الذي بموجبه دفع النفقات العمومية فبعد تحديد مبلغ النفقة يقوم الشخص المختص بإصدار الأمر إلى المحاسب بدفع المبلغ الموجود بالعقد للشخص المتعاقد، ويتولى المحاسب العمومي أمر صرف هذه النفقة حسب المادة 23 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

2. المرحلة المحاسبية: من اختصاص المحاسب العمومي وتشمل:

- **الدفع:** يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي، ويقصد بهذا الإجراء الدفع الفعلي للمبلغ المستحق لصاحبه عن طريق المحاسب بعد التأكد من المستندات، حيث يجب على المحاسب العمومي قبل قبول دفع أي نفقة عمومية أن يتحقق من توفر كل الشروط نذكر منها: مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها، صفة الأمر بالصرف أو المفوض له توفير الاعتمادات المالية، بعد التأكد من توفر كل الشروط يقوم المحاسب بتسديد النفقة عن طريق تحويل المبلغ إلى حساب المستفيد الذي يستلم الإشعار بالدفع¹.

المطلب الثالث: محددات كفاءة تسيير الميزانية المحلية

أولاً: المحددات البشرية

تحدد كفاءة المورد البشري في تسيير الجماعات المحلية من خلال المرتكزات التالية²:

- **التأهيل العلمي والتأطير المهني:** يعتبر امتلاك الكادر الوظيفي لمؤهلات علمية وتأطير عالي المستوى هو المحدد الأول لضمان الارتقاء بدور الجماعات المحلية وتفعيل أدائها.
- **الخبرة الميدانية العالية:** الكفاءة هنا ترتبط بامتلاك رصيد كاف من الخبرة التي تتيح للمورد البشري التحكم في التسيير المالي ومعالجة الملفات بطريقة أكاديمية وعلمية.
- **القدرة على الترشيح والمحافظة على المال العام:** يتحدد مستوى الكفاءة بمدى نجاح المورد في اتباع سياسة إنفاق رشيدة، تهدف إلى حماية الأموال العمومية وتسييرها بما يخدم الأهداف المسطرة للدولة.

¹ جمال بوزيان، مرجع سابق، ص 105.

² عبد الحميد فرح، منال نجعي، دور المورد البشري في التسيير المالي لقطاع الجماعات المحلية في الجزائر -صياغة وتنفيذ الميزانية-، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص ص 296-297.

- التخطيط الإستراتيجي: تتطلب الكفاءة وجود قدرة لدى المورد البشري على وضع وتنفيذ خطط إستراتيجية دقيقة للتحكم في الميزانية المحلية وتفعيل وتيرة الأداء المالي.
- الاستقلالية في اتخاذ القرار: ترتبط الكفاءة بقدرة المورد البشري على إدارة الموارد المالية المتاحة بشكل يعزز من استقلالية الجماعات المحلية عن الحكومة المركزية وتحقيق التنمية المنشودة.

ثانيا: المحددات المالية

- يمكن حصر أهم المحددات المالية التي تضمن استقرار وكفاءة تسيير الميزانية المحلية في النقاط التالية¹:
- الاستقلالية المالية: يحدد مدى قدرة الجماعة المحلية على تمويل نفقاتها من مواردها الذاتية (الضرائب والرسوم المحلية) دون الاعتماد الكلي على إعانات الدولة.
- توازن الإيرادات والنفقات: وهو محدد يقيس درجة التناسب بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث يعتبر التوازن مؤشرا على كفاءة التخطيط المالي.
- كفاية الموارد الذاتية لتغطية النفقات الجارية: يحدد ما إذا كانت الإيرادات الخاصة تغطي النفقات التشغيلية الضرورية.
- سيولة الميزانية: وهو محدد عملياتي يهدف لضمان وجود احتياطي نقدي يومي لمواجهة النفقات الطارئة وتسديد الديون في مواعيدها.
- ضمان الحماية المالية للفرد: يربط بين نفقات الميزانية وعدد السكان (نصيب الفرد من الإنفاق)، وهو يحدد مدى انعكاس الميزانية على التنمية المحلية الفعلية.
- هيكل النفقات (الاستثمار مقابل التسيير): تحدد الكفاءة المالية هنا بمدى توجيه الموارد نحو نفقات رأس المال والتنمية البشرية (التعليم والتدريب) بدلا من الاستهلاك فقط.

ثالثا: المحددات التقنية

- عصرنة الإطار الميزانياتي: يعتبر الانتقال إلى الإطار الميزانياتي الجديد محددًا تقنيًا يهدف إلى توفير الفعالية والشفافية في العمليات المحاسبية².

¹ Touitou Mohammed, **Method of an Estimation of Financial and Economic Stability of the Regional Budget**, MAAREF (Revue académique), University of Bouira, 12th Year, No. 23, 2017, pp. 17-20.

² سعاد عفون، تحسين وعصرنة ميزانية البلديات من خلال الإطار الميزانياتي الجديد لسنة 2012، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد 01، 2014، ص 11.

- الرقابة التقنية على النفقات: استخدام آليات الرقابة القبلية والبعدية كأدوات تقنية لترشيد الإنفاق المحلي وضمان مطابقة النفقات للمعايير المالية¹.
- تقنيات المعالجة المالية للمورد البشري: القدرة التقنية للمورد البشري على استخدام البرمجيات والوسائل الحديثة في صياغة وتنفيذ الميزانية لتقليل العجز المالي².

رابعاً: المحددات التنظيمية

- آليات الحوكمة المحلية: تعتبر الشفافية والمساءلة محددات تنظيمية تفرض هيكلة معينة لصنع القرار المالي داخل البلدية³.
- الاستقلالية المالية: تحديد العلاقة التنظيمية بين المركز (الدولة) والمحيط (البلدية) من خلال قوانين الجباية المحلية التي تدعم الاستقلالية⁴.
- التأهيل والتأطير الإداري: وجود كادر وظيفي ذو كفاءة عالية وخبرة منظمة هو المحدد التنظيمي الذي يضمن السير الحسن للمصالح المالية⁵.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة الأساس الذي تبنى عليه البحوث العلمية، والركيزة التي يستند إليها الباحث في بناء دراسته، إذ تساهم في توضيح الإطار النظري للمشكلة البحثية وتكشف عن الفجوات المعرفية باختلافها وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية مع مقارنتها بالدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة راوية قريشي وحفصة زكري (2023)⁶: حيث كان التساؤل الرئيسي الذي طرحه الباحث هو إلى أين تساهم السلطة العليا للشفافية في الوقاية من الفساد ومكافحته في ظل "القانون 08/22" من تجسيد

¹ صبرين بوعزة، الحوكمة المحلية كمدخل لترشيد نفقات الجماعات المحلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص 640.

² عبد الحميد فرح، منال نجعي، دور المورد البشري في التسيير المالي لقطاع الجماعات المحلية في الجزائر، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص 04.

³ صبرين بوعزة، مرجع سابق، ص 632.

⁴ لخضر عيبرات، أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، 2018، ص 83.

⁵ عبد الحميد فرح، منال نجعي، مرجع سابق، ص 06.

⁶ راوية قريشي، حفصة زكري، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة ماستر غير منشورة في تخصص القانون العام الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022، الجزائر، 2023.

شفافية التعامل في المجال العام والحد من ظاهرة الفساد؟ وتمثل هدف الدراسة في معرفة الدور الذي منحه المؤسس الدستوري للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خاصة بعدما تم ترقيتها إلى المؤسسات الرقابية، وإبراز النظام القانوني للسلطة العليا وتحديد تشكيلها وتنظيمها والصلاحيات التي منحها لها التعديل الدستوري، وكذا القانون المحدد لتنظيمها، اعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلوا إلى مجموعة من النتائج منها: تم ترقية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من الدور الاستشاري إلى الدور الرقابي، خضوع تنظيم وتشكيل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته للقانون على خلاف ما كانت عليه الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تم تنظيمها بموجب مرسوم رئاسي، محدودة الآليات القانونية والتنظيمية في تحقيق الاستقلالية الحقيقية للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بعد التوصل إلى هذه النتائج قاموا بوضع مجموعة من التوصيات منها: العمل على ضمان استقلالية حقيقية للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ودعمها بالصلاحيات الفعلية والوسائل الكفيلة بردع المفسدين وتقديمهم للعدالة، التسريع في إصدار النصوص التنظيمية التي تسمح للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بمباشرة مهامها، منح السلطة العليا صلاحيات تطبيق عقوبات إدارية، اعتمدت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي والتحليلي على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كأدوات أساسية لتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"، المنهج الوصفي التحليلي استخدم لتحليل النصوص القانونية والدستورية بحيث ركزت الدراسة بشكل أساسي على تحليل التعديل الدستوري لسنة 2020 و"القانون رقم 08-22" الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلها وصلاحياتها، كما اعتمدت الدراسة في تحليلها على الجرائد الرسمية، الاتفاقيات الدولية والدراسات السابقة وأطروحات الدكتوراه في نفس المجال.

2. دراسة خميس سليمان وهارون الهاشمي (2022): حيث كان التساؤل المطروح ما مدى إلزام الموازنة العامة في الجزائر بمبادئ الشفافية على اعتبار أنها الآلية المثلى والفعالة في محاربة ظاهرة الفساد وأين يكمن موقعها وفق المعايير الدولية؟ هدف الباحث من هذه الدراسة هو التعرف على المفاهيم المرتبطة بالميزانية العامة للدولة، معرفة أنماط الرقابة القانونية على تنفيذ الميزانية العمومية باعتبارها وسيلة ناجحة تتضمن حسن تنفيذها وتحقيق جميع الأهداف التي ترمي إليها الحكومة، إلقاء الضوء على الضرورة الملحة لمسألة الشفافية، اعتمدوا في بحثهم على مزيج بين المنهج التحليلي والمنهج المقارن، ومن خلال هذه الدراسة توصلوا إلى النتائج التالية: المالية العامة في الجزائر بعيدة عن مبدأ الشفافية، إن مستوى الشفافية في تسيير المالية العامة في الجزائر ضعيف وهذا راجع إلى عدة مشاكل منها دور البرلمان ضعيف في مناقشة قانون

¹ خميس سليمان، هارون الهاشمي، مبدأ الشفافية في الموازنة العامة ودوره في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر غير منشورة في تخصص قانون الأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022.

المالية نظرا لضيق المهلة المقدمة من أجل المناقشة، عدم فعالية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بسبب عدم نشرها للتقارير السنوية حول الفساد، على ضوء النتائج المتوصل إليها قاموا بوضع بعض التوصيات بهدف تحسين الشفافية في المالية العامة منها: ضمان نشر وثائق الموازنة بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب من قبل الحكومة وعقد جلسات الاستماع العامة لنشر معلومات الموازنة، إعداد ضرورة تطوير نظام الرقابة البرلمانية بالإضافة إلى مراجعة الوسائل الرقابية، إعداد موازنة مختصرة ومبسطة للمواطن وبطريقة يسهل الاطلاع عليها للتمكن من فهم الموازنة، اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على منهجية مركبة ووسائل محددة لتحليل البيانات حيث استخدمت مزيج من المناهج العلمية لتحليل البيانات والمعلومات فقد استخدم المنهج التحليلي لتحليل المفاهيم العامة المرتبطة بالميزانية العامة ومفاهيم الشفافية، المنهج المقارن لمقارنة معايير الشفافية المعتمدة في الجزائر مع المعايير الدولية، وتحليل واقع الشفافية ومكافحة الفساد استخدم الباحثون الأدوات التالية: التقارير الدولية، الإحصائيات والبيانات، تحليل المؤشرات، كما استخدم جداول لعرض البيانات المقارنة وشملت البيانات التي تمت معالجتها في الجانب التطبيقي: نصوص القوانين والتشريعات الجزائرية وإحصائيات "منظمة الشفافية الدولية" و"شراكة الموازنة الدولية" ومعايير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلقة بشفافية الموازنة".

3. دراسة عزوز نورالدين، عبد النبي مصطفى (2022)¹: حيث كان السؤال الرئيسي في هذه الدراسة هو كيف يمكن أن تساهم الشفافية المالية في ترشيد النفقة العمومية في الجزائر؟ وكان الهدف من هذه الدراسة استعراض سبل الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالمالية العمومية بالجزائر من خلال آلية الشفافية المالية، توصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها: تساهم الشفافية المالية في إبراز المخاطر المحتملة مستقبلا لأي نفقة عمومية مما يعجل في اتخاذ تدابير وإجراءات استباقية وقائية قبل الوقوع، ضعف آليات التسيير العمومي وعدم تماشيها مع المعايير الدولية يربط عدم فعالية النفقة العمومية، غياب ومحدودية سبل شفافية البيانات والمعلومات الخاصة بالإنفاق العمومي في الجزائر يؤدي بالضرورة إلى غياب مشاركة الفاعلين، وبالتالي يؤثر على جودة صنع السياسات العمومية واستخدام المال العام، أما من جانب التوصيات فقد قدموا: ضرورة تطوير القوانين والأنظمة المعمول بها في المجال المالي العمومي وملائمتها مع المعايير الدولية، إتاحة البيانات الخاصة بالمالية العمومية للمجتمع المدني للمشاركة والمساهمة في صناعة القرار المالي العمومي، تعزيز شفافية المالية العمومية برقمنة الإدارة العمومية لتحسين صنع السياسات العمومية، وبالتالي التسيير الجيد للنفقة العمومية بما يضمن الكفاءة والفعالية بالإضافة إلى جودة الخدمة والحد من الفساد المالي، اعتمدت هذه

¹ عزوز نور الدين، عبد النبي مصطفى، مساهمة الشفافية المالية في ترشيد النفقة العمومية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022.

الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تقديم عرض نظري ومفاهيمي لمصطلحات الدراسة وتحليل المعلومات والبيانات ذات الصلة بطبيعة الموضوع خاصة فيما يتعلق بالبيئة القانونية والتشريعية في الجزائر، كما قاما بتحليل الترسانة التشريعية الجزائرية بدءا من التعديلات الدستورية وصولا إلى القوانين العضوية والعادية، والاستناد إلى تقارير دولية.

4. دراسة مختاري فتيحة (2022)¹: كان السؤال الرئيسي للدراسة ما مدى مساهمة الشفافية المالية في تحقيق الرقابة البرلمانية على الميزانية في الجزائر؟ والهدف الذي أراد الباحث الوصول إليه هو إبراز أهمية الشفافية المالية في تحقيق الرقابة البرلمانية على الميزانية ومعرفة الآليات الكفيلة بتحقيقها في الجزائر، وقد اعتمد في هذه الورقة العلمية على المنهج الوصفي من أجل وصف واقع الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي بهدف التطرق إلى التقارير التي تصدرها أجهزة الرقابة المالية، وعلى الخصوص التقرير السنوي الذي يصدره مجلس المحاسبة وكذلك التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة: الحاجة إلى وجود مؤسسات رقابة أقوى تعمل على تجسيد الشفافية المالية في الدول، العمل على نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية التي هي بحوزة وزارة المالية على الشبكات المعلوماتية حتى يطلع عليها الجمهور، التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والاستفادة من التجارب الناجحة للبرلمانات التي نجحت في تجسيد مبدأ الشفافية على الرقابة، استخدمت الدراسة في جانبها التطبيقي المنهج التحليلي كأداة رئيسية لمعالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بالرقابة والشفافية، وقد ركز هذا التحليل على المصادر والبيانات التالية: تقارير أجهزة الرقابة الوطنية وتتمثل في مجلس المحاسبة حيث تم تحليل التقارير السنوية الصادرة عن المجلس وبالأخص التقارير السنوية المتاحة من 2011 إلى 2021، النصوص القانونية وتتمثل في تحليل الدستور الجزائري والقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية لاستنباط مدى تكريس الشفافية قانونا، كما اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات صادرة عن مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة لقياس مستوى الشفافية في الجزائر ومقارنتها بدول أخرى، مع استخدام الدراسة أيضا لمنهج المقارن لتقييم التجربة الجزائرية من خلال مقارنة وضعها بمراتب دول عربية أخرى.

5. دراسة أكحل محمد (2022)²: حيث كانت الإشكالية التي طرحها الباحث هي ما واقع شفافية المالية العمومية وافاق تجسيدها في الجزائر في ظل "القانون العضوي 18/15"؟ هدفت هذه الدراسة إلى عرض واقع شفافية المالية العمومية من منظور التقارير الدولية ذات الصلة، التطرق لمستجدات القانون العضوي في مجال تجسيد الشفافية المالية العمومية، وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدوا منهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع

¹ مختاري فتيحة، دور الشفافية المالية في تحقيق الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 1، 2022.

² أكحل محمد، شفافية المالية العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 03، 2022.

الشفافية العمومية من منظور التقارير الدولية ذات الصلة وتحليلها فتوصلوا الى النتائج التالية : العمل على إشاعة ونشر قيمة الشفافية وتوعية المواطنين بحقوقهم في معرفة حقوقهم بداية بالحق في المعلومة عبر المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية والمجتمعية، تحقيق حكمة المالية العمومية المرتبطة برهان إصلاح الدولة، ما يتطلب التأكيد على أهمية الشرعية في بناء عقد اجتماعي جديد يلائم بين المقتضيات الدستورية والقانونية النابعة من ثوابت الأمة الجزائرية، والاستفادة من التجارب الرائدة في مجال تسيير المالية العمومية وتكييفها مع السياق، اعتمدت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزت على الأدوات والآليات التالية لتحليل واقع شفافية المالية العمومية في الجزائر: تحليل التقارير الدولية حيث قامت الدراسة بتحليل مجموعة من التقارير الصادرة عن هيئات مالية دولية لتقييم مدى امتثال الجزائر لمعايير الشفافية، كما ركز الجانب التطبيقي على دراسة وتحليل الإطار القانوني الناظم للمالية العمومية في الجزائر وبشكل أخص "القانون العضوي والمراجعة الدستورية"، كما بحثت الدراسة في نوعية وجودة المعلومات المتاحة عبر الوثائق المرفقة بقوانين المالية و أنظمة التصنيف الميزانياتي.

6. دراسة بلعروسي بن علي (2020):¹ حيث كانت الإشكالية الرئيسية لهذا البحث لماذا دائما تتفاقم مشاكل عجز ميزانية البلدية في الجزائر؟ وكان الهدف من هذه الدراسة أن تكون إسهاما في وضع حجر الأساس للدراسات في مجال ميزانية البلديات والمالية المحلية عموما والجباية المحلية خصوصا، ولتكون كمرجع للإطارات البلدية والمنتخبين المحليين للاسترشاد بها وقت الحاجة حتى تتوحد الرؤى، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة والإلمام بمختلف جوانبها النظرية، وهذا في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمد على منهج دراسة حالة بلدية الرابطة برج بوعريرج، توصل الباحث إلى مجموعة من نتائج نذكر منها: الميزانية المحلية قيمة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية ويتم تحضيرها وتنفيذها في الإطار المحدد قانونا تحت أعين رقابية مختلفة لضمان شرعيتها ومصادقيتها، تتعد الموارد المالية لميزانية الجماعات المحلية منها ما هو ذاتي ومنها ما هو خارجي تستخدمها هذه الجماعات في تغطية النفقات العامة محليا، عجز الميزانية المحلية سببه التزايد المستمر والطبيعي للنفقات مع عدم التنويع في الإيرادات، بالنسبة للتوصيات التي وصى بها تتمثل في: ضرورة التوجه نحو الديمقراطية التشاركية وإعطاء الفرصة للمواطنين في المشاركة في التنمية المحلية، تأطير الجماعات المحلية بموظفين أكفاء وإطارات متخصصة، ترشيد النفقات من طرف المسؤولين المحليين والرفع من درجة الرقابة على الجماعات المحلية خاصة في مجال النفقات، اعتمدت هذه الدراسة في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة بالتطبيق على

¹ بلعروسي بن علي، إشكالية عجز ميزانية الجماعات المحلية وانعكاساتها على واقع التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية بلدية الرابطة برج بوعريرج، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.

بلدية الرابطة وتحليل البيانات في هذا الجانب الميداني استعملت منهج دراسة حالة، حيث استخدم لتشخيص الوضعية المالية للبلدية وتحديد أساليب العجز بدقة، تحليل الميزانية والحسابات، تحليل الموارد والنفقات والزيارات الميدانية مع استغلال الوثائق القانونية والتنظيمية.

7. دراسة صاولي باسم (2020)¹: حيث كان التساؤل الرئيسي الذي طرحه الباحث هو ما مدى فاعلية التسيير المالي للبلديات الجزائرية في ظل الإجراءات المالية والمحاسبة الراهنة؟ وكان هدفه من هذه الدراسات هو تسليط الضوء على إدارة المالية المحلية والتطرق لكافة المفاهيم المتعلقة بها، تحديد الوسائل الكفيلة للرفع من مستوى كفاءة وفعالية التسيير المالي للبلديات بالتعرف على مختلف مصادر التمويل، معالجة سوء التسيير من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وللتمكن من الإجابة على تساؤل الدراسة وتحليل أبعادها والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي مكنه من تجميع وعرض وتحليل مختلف المفاهيم المرتبطة بالتسيير المالي للجماعات المحلية، وكذا منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة خزينة البلديات بوشقوف حيث بعد دراسة هذا الموضوع توصل إلى النتائج التالية :

. إن الإستقلالية المالية المتغنى بها هي استقلالية مالية زائفة والدليل على ذلك تحكم الإدارة المركزية في الوعاء الضريبي وتوزيع مداخله إضافة إلى توجيه الإعانات وتخصيص صفها.

. التنمية المحلية ناقصة وغير كاملة مالم يوجد حل نابع للمشكل الأساسي ألا وهو مشكل تمويلها.

. اعتماد الهيئات الرقابية المخولة بالرقابة على التسيير المالي للجماعات المحلية على الجانب القانوني أي جانب مشروعية الإجراءات وإهمالها لجانب الملائمة.

وفي الأخير قام بتقديم التوصيات التالية: من الضروري جدا إعادة النظر في قانون الانتخابات، يتعين على الدولة العمل على جعل اللامركزية فعالة والجماعات المحلية مسؤولة، تكريس المشاريع ذات الطابع الإنتاجي لتوفير مردود مالي يجعلها في غنى عن انتظار إعانات الدولة، كما استخدمت الدراسة في جانبها التطبيقي عدة مناهج وأساليب لتحليل البيانات المالية والمحاسبية حيث استخدم منهج دراسة حالة كنموذج عملي لتحليل واقع التسيير المالي، أما النموذج الوصفي التحليلي فقد استخدم لجمع وعرض وتحليل المفاهيم المرتبطة بالتسيير المالي للجماعات المحلية واختبار فرضيات الدراسة، كما اعتمد الباحث على أسلوب التحليل المقارن والتحليل بالنسب والقوائم المالية والملحقات المحاسبية، الجداول والمخططات كما شمل التحليل دراسة التنظيم الإداري للخزينة، الطاقم المسير وكافة العمليات المتعلقة بتنفيذ الميزانية والرقابة عليها.

¹ صاولي باسم، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة خزينة بلدية بوشقوف، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020.

8. دراسة حديوي سعدية (2019)¹: كان التساؤل الذي طرحه الباحث في هذه الدراسة هو ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية؟ هدفت هذه الدراسة إلى: توضيح الواقع الحقيقي للموارد المالية للبلدية، إيجاد الحلول المقترحة لإصلاح مالية البلدية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر ملائمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة والإلمام بمختلف جوانبها النظرية، وأما الجانب الإحصائي فقد اعتمده الباحث من أجل الجانب التطبيقي من خلال عرض مجموعة من الإحصائيات التي تخص واقع الميزانية في البلدية وذلك بنوع من التحليل الكمي والنسبي، في الختام توصلوا إلى مجموعة من النتائج من بينها: تمثل الإعانات أهم مصدر لتمويل ميزانية البلدية، اعتماد البلدية بشكل رئيسي على الموارد الجبائية جعلها تهمل مواردها الذاتية مما أدى إلى ضعف المداخل الناتجة عن ممتلكات بلدية مغنية، إن عملية إعداد وتنفيذ الميزانية البلدية تتم في إطار الذي حدده القانون وتحت أعين هيئات رقابية لضمان شرعيتها ومصادقتها، كما قدمت بعض التوصيات منها: إعطاء حرية أوسع للجماعات المحلية خاصة البلدية في تحديد وتحصيل ومتابعة الضرائب التابعة لها، فرض ضرائب ورسوم على الخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين، تشجيع البلديات على الاستثمار في القطاعات المنتجة، تطوير آليات الرقابة الإدارية على الهيئات اللامركزية، اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على منهج إحصائي يعتمد على التحليل الكمي والنسبي لبيانات ميزانية بلدية مغنية، وتمثلت الأدوات والأساليب المستخدمة في الجانب التطبيقي فيما يلي : مصدر البيانات حيث استندت الدراسة بشكل أساسي إلى المعطيات والإحصائيات المستخرجة من الحساب الإداري لبلدية مغنية للفترة الممتدة بين (2014-2018)، والمتحصل عليها من مصلحة الميزانية والحسابات بالبلدية، أسلوب التحليل المالي بحيث قام الباحث بتحليل البيانات من خلال قسمين رئيسيين وهما تحليل قسم التسيير وتحليل قسم التجهيز والاستثمار، كما استعملت الدراسة مجموعة كبيرة من الأدوات التوضيحية لتحليل الاتجاهات شملت : الجداول الإحصائية، الأشكال والرسوم البيانية بالإضافة إلى التحليل النسبي.

9. دراسة نضيرة دوباوي (2018)²: حيث كان التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة هو ماهي أسباب عجز ميزانية البلدية وكيف يمكن تجاوز ذلك؟ يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسببات عجز ميزانية البلدية، تقديم الأدوات الكفيلة بمواجهة مشكل عجز الميزانية، تمكين البلدية من فرص تحقيق التنمية المحلية، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من الفرضيات المطروحة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لما له من فعالية في تصوير الظاهرة، تحليلها وتوضيح العلاقات التي تربط بين مكوناتها المختلفة،

¹ حديوي سعدية، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية . دراسة حالة بلدية مغنية فترة 2014/2018، مذكرة ماستر غير منشورة في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2019.

² نضيرة دوباوي، إشكالية عجز ميزانية البلدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابي بكر بالقلايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

كما اعتبره طريقة لوصف الظاهرة كميًا من خلال جمع المعلومات وتصنيفها واخضاعها للدراسة والتدقيق والتحليل، بعد دراسة الحالة التي تطرق إليها الباحث توصل إلى بعض النتائج من بينها : أن معظم البلديات تعاني من شرح عميق، جعلها تتخبط في دوامة عجز ميزانيتها، غير قادرة على البحث عن موارد جديدة لتغطية نفقاتها المتزايدة وهذا ما أدى إلى تواصل العجز سنة تلو الأخرى، من الحلول أو التوصيات التي قدمها الباحث هي: الدولة مطالبة بتعزيز أكثر للامركزية وتحرير البلديات من القيود والضغوطات المفروضة على تسيير شؤونها المحلية، إصلاح الجباية المحلية باعتماد نظام جبائي عادل في توزيع الموارد بين الدولة والجماعات المحلية، لضمان تحسين أداء البلديات بالتخفيف من قيود الميزانية وتحسين أدوات التحصيل الجبائي، اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على منهج دراسة الحالة من خلال تشخيص ميداني لميزانيات 34 بلدية تابعة لولاية قالمة، حيث ركزت عملية التحليل على الحسابات الإدارية والوضعية المالية خاصة لسنة 2015 لتحديد مواطن الخلل في الإيرادات والنفقات، ولتعميق التحليل الإستراتيجي، استخدم الباحثون مجموعة من النماذج العلمية تمثلت في نموذج ماكينزي (S7) لتحليل العناصر التنظيمية وتحليل "SWOT" لتقييم البيئة الداخلية والخارجية للبلديات، بالإضافة إلى نموذج "دايف ايلترش" لتطوير الموارد البشرية، وقد استندت الدراسة في جمع بياناتها على الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الاحتكاك المباشر ببيئة العمل الميدانية مع تدعيم النتائج بمجموعة من الجداول والأشكال البيانية والخرائط التي توضح التوزيع الجغرافي للبلديات العاجزة وهيكل ميزانياتها.

10. دراسة ساجي فاطمة (2011): حيث كان التساؤل الرئيسي لها: كيف يمكن تعزيز الشفافية في تسيير المالية العامة؟ وما مدى شفافية المالية العامة في ظل نظام الميزانية الجزائرية الحالي؟ الهدف من الدراسة تحديد معوقات وإمكانيات ومجالات الاستفادة من تطبيق مفاهيم الشفافية في المالية العامة وذلك للمساهمة في زيادة فعالية المالية العامة وحل مشاكلها، وقد اعتمدوا على مزيج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج: المالية العامة في الجزائر بعيدة عن مبدأ الشفافية، حيث تتسم بالغموض، بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية رأت أن الفساد تغلغل في مؤسسات الدولة حيث أن الجزائر تحصلت على أسوأ نقطة منذ سنة 2005، الجزائر لا تصفح عن كامل مصروفات الميزانية العامة حيث نجد أن قلة المعلومات المتوفرة للميزانية العامة والاستقرار في اتخاذ السياسات وأموال النفط كلها متغيرات تزيد من حدة الفساد وانعدام الشفافية، وعلى ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته تم وضع بعض التوصيات من بينها: مصادقة المجلس التشريعي على الإجراءات المتعلقة بالإنفاق

¹ ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

وجمع الإيرادات، تقديم جميع المشروعات المتعلقة بالنفقات السنوية والإيرادات المنتظرة وغيرها من النشاطات المالية الحكومية إلى المجلس التشريعي ضمن مشروع ميزانية واحد، على الحكومة أن تصدر وثائق خلال السنة المالية من أجل تقديم صورة شاملة ومحدثة عن نشاطات الحكومة، اعتمدت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم واقع الشفافية المالية العامة في الجزائر وقد استخدمت الطالبة في تحليل البيانات الأدوات والأساليب التالية: تحليل التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات المتخصصة بحيث ركزت الدراسة بشكل أساسي على تحليل التقارير التي تقيس درجة الشفافية ونوعية الحكم في الجزائر، ومن أبرزها: تقارير مشروع شراكة الميزانية الدولية، تقارير منظمة الشفافية الدولية، تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كما تم استخدام المؤشرات الكمية والجداول الإحصائية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. دراسة **Matovu juma et al (2025)**¹: حيث تتمثل مشكلة الدراسة في أن الحكومات المحلية في أوغندا تواجه تحديات مستمرة في التقارير المالية رغم الإصلاحات، وتبرز الفجوة البحثية في أن معظم الدراسات السابقة ركزت على المساءلة على المستوى الوطني، مما ترك نقصا في فهم كيفية إدارة الحكومات المحلية للتقارير المالية ومدى مساهمتها الفعلية في تعزيز المساءلة في مناطق محددة مثل مديرية بوشيني. استهدفت الدراسة 185 فردا من الخبراء في أنظمة إدارة المعلومات المالية المتكاملة والمساءلة المالية، اعتمدوا الباحثين في دراستهم على المنهج الكمي مع تصميم بحث ارتباطي لقياس العلاقة بين المتغيرات دون التحكم فيها، حيث كان هدفهم من هذه الدراسة هو استكشاف الرابط بين جودة التقارير المالية والمساءلة المالية في مديرية بوشيني، تقييم مدى فاعلية تدابير المساءلة الحالية، توفير رؤى يمكن أن تساهم في تحسين الحوكمة والشفافية في الحكومات المحلية الأخرى في أوغندا.

تحصل الباحثون من خلال هذه الدراسة عن النتائج التالية: كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية والمساءلة المالية، ساهمت التقارير المالية في زيادة وتيرة وتوقيت التقارير بمتوسط 4,11 وتحسين وضوح البيانات بمتوسط 4,04، أكدت الدراسة أن التقارير المالية تساعد في الكشف عن الممارسات الاحتيالية ومنعها، كما قاموا بتقديم بعض التوصيات والتي تتمثل في: تبسيط التخطيط المالي، تطوير الأنظمة، تعزيز الرقابة، وتقديم برامج تدريبية متخصصة لبناء قدرات الموظفين في المعايير المالية.

¹ Juma, M. David, N et Michael, M. Determining, the relationship between financial reporting and financial accountability in Bushenyi District Local Government Uganda Asian journal of Economics Business and Accounting ,25 _2_ ,300_308, 2025.

2. دراسة Saeed Ghasemi Mobara et al (2025)¹: حيث كان التساؤل الذي طرحه الباحثون

يكمن حول التحديات التي تواجهها البلديات في جميع انحاء العالم والمتعلقة بسوء الإدارة المالية، عدم الكفاءة وانتشار الفساد، الذي يؤدي بدوره إلى تآكل الثقة العامة، وانخفاض جودة الخدمات الأساسية، وهدر الموارد العامة، مما يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما هدفوا إلى استكشاف كيفية تأثير الشفافية المالية وممارسات التدقيق المنهجية على أداء البلديات، تحديد العلاقة بين التقارير المالية الشفافة وعمليات التدقيق الصارمة في الحد من الفساد ، تحليل العوائق التي تمنع التنفيذ الفعال لآليات الرقابة، تقديم توصيات سياسيه لتعزيز الرقابة المالية ومعايير التقارير في الإدارة المحلية، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النوعي، واستند الباحثون في جمع البيانات إلى البيانات الثانوية المستمدة من المجلات الأكاديمية، والتقارير الحكومية والمنظمات الدولية بالإضافة إلى إجراء تحليل مقارنة لحالات دولية مختلفة، بما أن الدراسة النوعية تعتمد على مراجعة الأدبيات والبيانات الثانوية، فإن "العينة" تمثلت في حالات دراسية من سياقات دولية متنوعة شملت مدنا وبلديات من: الدول الاسكندنافية، كوريا الجنوبية ، البرازيل، كندا، الهند و الدنمارك، من النتائج التي توصلت إليها الدراسة : علاقة طردية بين الشفافية والنزاهة حيث البلديات التي تتبنى سياسات شفافة تكون أكثر خضوعا للمساءلة وأقل عرضة لسوء الإدارة المحلية، التدقيق كأداة تصحيحية حيث يعمل التدقيق المستقل والمنتظم على تعزيز الضوابط الداخلية وكشف التلاعب، وردع الأنشطة الاحتيالية، أظهرت البيانات أن المدن ذات مؤشر الشفافية العالي مثل "سيول" سجلت اقل عدد من قضايا الفساد وأعلى درجات الكفاءة، أما من حيث التوصيات فتمثل بعضها في : اعتماد منصات رقمية لنشر البيانات المالية للبلديات في الوقت الفعلي، إجراء عمليات تدقيق داخلية وخارجية سنويا على الأقل ونشر نتائجها للجمهور، تفعيل الموازنة التشاركية وآليات التغذية الراجعة لزيادة الرقابة الشعبية، دمج أنظمة المعلومات المالية و أدوات البلوك شين لتقليل فرص التلاعب بالبيانات.

3. دراسة Nguyen Thi Thanh, Tran Duc Hiep (2025)²: حيث كان التساؤل الرئيسي الذي

طرحه الباحثان هو كيف تؤثر شفافية الميزانيات المحلية على الإنفاق الحكومي في مقاطعات فيتنام ال 63؟ تمثلت أهداف الدراسة في قياس آثار الارتباط المكاني والزمني والتباين للإفصاح المالي على الإنفاق الحكومي، فهم كيفية تأثير الكشف عن معلومات الميزانية على أنماط الإنفاق الحكومي في المديين القصير والطويل،

¹ Mobara Saeed Ghasemi, Far ALI Roshani, Molabagheri Azam, et Mohamadi davoud, **The Role of Financial Transparency and Auditing in Enhancing Efficiency and Reducing Corruption in Municipal Financial Performance**, Advanced Journal of Management, Humanity and Social Science, 1 _9_, 2025.

² Thanh Nguyen Thi et Hiepa Tran Duc, **The influence of Fiscal Transparency on expenditure by regional and provincial governments in Vietnam**, Multidisciplinary Science Journal, 7, 2025.

تقديم رؤى لصناع القرار لتعزيز المساءلة المالية وتحسين تخصيص الموارد العامة في فيتنام، حيث استخدم الباحثون في هذه الدراسة مزيجا متطورا من نماذج الارتباط الذاتي المكاني والزمني ونماذج التباين المكاني والزمني، كما اعتمدا على نموذج الانحدار الموزون جغرافيا وزمنيا لاستكشاف التباينات المكانية والزمانية، شملت الدراسة بيانات من 63 مقاطعة في فيتنام، اعتمدت على بيانات لوحية، تم جمع البيانات من مصادر موثوقة مثل مؤشر التنافسية الإقليمي ومكتب الإحصاء العام الفيتنامي، حيث توصلوا إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة دقيقة حيث تميل الآثار المباشرة وغير المباشرة للشفافية الميزانية على الإنفاق إلى أن تكون سلبية مما يشير إلى أن زيادة الشفافية قد تؤدي إلى خفض الإنفاق الحكومي، مستويات الإنفاق السابقة تؤثر إيجابيا وبقوة على مستويات الإنفاق الحالية أما بالنسبة للتوصيات فمنها: ضرورة تكييف مبادرات الشفافية لتناسب الاحتياجات والظروف الخاصة لمختلف المناطق في فيتنام لضمان إدارة ميزانية أكثر فعالية وعدالة، تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لتقليل الوهم المالي.

4. دراسة (2023) Lulu Amalia Nusron et al¹: حيث كان التساؤل الرئيسي: هل تؤثر المساءلة والشفافية والرقابة بشكل إيجابي ومعنوي على أداء الميزانية المعتمد على مفهوم القيمة مقابل المال في الوحدات الإقليمية بمحافظة بانتول؟ حيث هدفوا الباحثون في هذه الدراسة إلى فحص تأثير المساءلة على أداء الميزانية، فحص تأثير الإشراف والرقابة على أداء الميزانية، تطبيق مفهوم القيمة مقابل المال لضمان الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إدارة الموارد، وكانت المنهجية المتبعة من قبل الباحثون كما يلي: نوع البيانات بيانات كمية، أداة الدراسة تمثلت في مسح عبر الاستبيان وزرع على موظفي وحدات الأجهزة الإقليمية، شملت الدراسة 40 مستجيبا ممن يشاركون في إعداد الميزانية، تم أخذ العينات بناء على مدة الخدمة ومستوى التعليم، وتم استخدام منهجية الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات، وتوصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج وهي: الإشراف حيث له تأثير إيجابي معنوي على أداء الميزانية فكما كان الإشراف جيدا ومنتظما تحسن أداء الميزانية، المساءلة فقد أظهرت النتائج أنها لا تؤثر على أداء الميزانية في هذه الدراسة المحددة، الشفافية فهي لا تؤثر على أداء الميزانية وربما يعود ذلك لضعف التواصل بين الحكومة والجمهور، كما تم وضع بعض التوصيات وهي: تحسين الرقابة فيجب أن يستمر الإشراف بشكل مباشر من قبل الأجهزة الرقابية وتعزيز المساءلة والشفافية.

¹ Nusron Lulu Amalia, Putri Anandita Zulia, et Resmi Ulfa Fajar, **Determinants of Budget Performance with Value for Money Concept, In A Kusuma Wardana**, Proceeding of the University PGRI of Yogyakarta International Conference on Education and Social Science, ASSEHR 695 ,2023.

5. دراسة Paulo Reis Mourao et al (2023)¹: تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن المستويات العالية جدا من الديون تضر بالنمو الاقتصادي، مما يثير قلق الجمهور بشأن استدامة الدين العام وبينما ركزت الأبحاث السابقة على تأثير الشفافية على ديون الدول الوطنية، إلا أن هناك فجوة بحثية كبيرة تتعلق بتأثير الشفافية على الديون على مستوى الحكومات المحلية، هدفوا في هذه الدراسة إلى تحديد أثر شفافية الميزانية على ديون الحكومات المحلية في كرواتيا، فحص العلاقة بين شفافية الميزانية والإيرادات الخاصة للحكومات المحلية و استكشاف وجود دورات ميزانية سياسية مرتبطة بالإيرادات والديون، اعتمد الباحثون على منهج تحليل البيانات المقطعية الزمنية حيث شملت الدراسة جميع الوحدات المحلية في كرواتيا "128 مدينة و 428 بلدية" تم استخدام مؤشر ميزانية المحليات المفتوحة الذي يقيس مدى توفر وثائق ميزانية أساسية على المواقع الإلكترونية الرسمية ومن جانب التحليل الإحصائي تم استخدام انحدار الثنائية الحدية السالبة ذات التأثيرات الثابتة المشروطة، حيث توصلوا إلى النتائج التالية: ترتبط المستويات الأعلى من الشفافية بانخفاض ديون الحكومات المحلية حيث تحد الشفافية من سلوك الانتهازية للسياسيين الذين قد يلجؤون للديون للظهور بمظهر الكفاءة امام الناخبين، تمتلك الحكومات المحلية الأكثر شفافية إيرادات خاصة أعلى لأن الشفافية تزيد من ثقة المواطنين وتجعلهم أكثر استعدادا لدفع الضرائب، توصي هذه الدراسة بضرورة تعزيز شفافية الميزانية كأداة فعالة لتحسين الحوكمة المحلية والاستدامة المالية، تشجيع الحكومات المحلية على نشر وثائق الميزانية بشكل طوعي ومستمر لتقليل فجوة المعلومات بين السياسيين والمواطنين، تفعيل الرقابة العامة من خلال توفير المعلومات المالية بشكل مفهوم وفي الوقت المناسب للحد من الاقتراض غير الضروري.

6. دراسة Wulan Sri Rahayu, KHoironurrofik (2022)²: كان التساؤل الرئيسي ما هو أثر المساءلة كأحد ركائز الحوكمة على كفاءة الإنفاق الحكومي المحلي في اندونيسيا وهل توجد علاقة غير خطية بينهما؟ وتمثلت أهداف الدراسة في قياس مستوى الكفاءة النسبية لإنفاق الحكومات المحلية على مستوى المناطق والمدن في اندونيسيا، اختبار أثر المساءلة والمتغيرات الأخرى على كفاءة هذا الإنفاق، الكشف عن وجود علاقة غير خطية محتملة بين المساءلة وكفاءة الإنفاق، اتبعت الدراسة تحليلا للبيانات الطولية على مرحلتين: المرحلة الأولى: استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس درجات الكفاءة الفنية، المرحلة الثانية: استخدام نموذج توبيت لتقدير أثر المساءلة والمتغيرات الضابطة على الكفاءة، شملت الدراسة 228 كيانا حكوميا محليا في اندونيسيا، وتوصل الباحثان إلى نتائج الدراسة التالية: وجود علاقة غير خطية بين المساءلة وكفاءة الإنفاق،

¹ Mourao Paulo Reis, Bronic Mihaela et Stanic Branko, **The Impact of Local Government Budget Transparency on Debt in Croatia**. Souh East European Journal of Economics and Business, 18_2_, 21_33, 2023.

² Rahayu Wulan Sri, Khoironurrofik, **the effect of accountability on the efficiency of local government expenditures**, jurnal tata Kelola dan akuntabilitas keuangan negara, 2022.

في البداية تزداد الكفاءة مع زيادة المساءلة ولكن بعد الوصول إلى نقطة معينة لا تؤدي زيادة المساءلة إلى زيادة إضافية في مستوى الكفاءة، وجدت الدراسة أن الانفاق السكاني للفرد له علاقة إيجابية بالكفاءة بينما تؤثر المسافة والتنوع العرقي سلباً عليها بلغ متوسط الكفاءة السنوية حوالي 0,9773 حيث حققت 60 جهة كفاءة كاملة، وتم وضع بعض التوصيات: تحت الدراسة الحكومات المحلية على تحسين سياساتها للوصول إلى المستوى الأمثل مع السلع والخدمات العامة، تؤكد على أهمية تحسين جودة الإدارة المالية لتجنب ممارسات السعي وراء الربح مما يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للأموال العامة، تشير إلى أن آليات المراقبة والتقييم الدوري تعزز الامتثال للوائح وشفافية.

7. دراسة Prof dr Borce trenovski, Mr Maja Kadievska Vojnovikj (2022)¹: كان

التساؤل الرئيسي: ما مدى انفتاح وإتاحة المعلومات المالية والميزانيات للجمهور من قبل البلديات والمؤسسات العامة المحلية في مقدونيا الشمالية؟ والفجوة بين المتطلبات القانونية للشفافية والتطبيق الفعلي على أرض الواقع؟ هدفوا في دراستهم إلى: تحليل المؤشرات المالية الأساسية للبلدية والمؤسسات العامة، تقييم مستوى الشفافية النشطة والمساءلة من خلال فحص المواقع الإلكترونية الرسمية، إنشاء قاعدة بيانات فريدة للمؤسسات العامة للبلدية لاستخدامها في التحليلات المستقبلية، اعتمد البحث على المنهج التحليلي المختبري شمل مراجعة الإطار القانوني والأدبيات التجريبية، بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية المنشورة والتقييم المباشر للمواقع الإلكترونية للوحدات الحكومية المحلية، شمل التحليل جميع الوحدات الحكومية المحلية في جمهورية مقدونيا الشمالية ومدينة سكوبيه (81 بلدية)، كما شملت الدراسة أيضاً 94 مؤسسة عامة تابعة للسلطات المحلية، من النتائج التي توصلوا إليها: هناك زيادة في الشفافية النشطة بمرور الوقت مع نقص في نشر تقارير مالية محددة، المؤسسات العامة المحلية تظهر مستويات منخفضة من الشفافية والمساءلة، نقص القنوات الإلكترونية الفعالة لإشراك المواطنين في صنع القرار، من جانب التوصيات ذكروا ما يلي: ضرورة نشر مقترحات الميزانية والتقارير نصف السنوية بشكل شفاف، إرفاق تفسيرات وصفية مع الحسابات الختامية لجعلها مفهومة للمواطنين، تحسين قنوات التواصل الرقمي وأدوات مشاركة المواطنين.

8. دراسة akitoby Bernardin et al (2020)²: اعتمدوا على المنهج التحليلي والمقارنة من أجل

الإجابة على الإشكالية المطروحة وهي كيف يمكن لدول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا تحسين الشفافية

¹ Prof, Borce Trenovski, Mr, Maja Kadievska Vojnoviki, *Financial Transparency and Reporting at the Local Level*, Finance Think, 2022.

² Acitoby, B, Cui, L, Domit, S, Meng, J, Slavov, S, Suphaphiphat, N et Zhang, H. *Improving fiscal transparency to raise government efficiency and reduce corruption vulnerabilities in central Eastern and Southeastern Europe*. 2020

المالية لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي والحد من مواطن الضعف والفساد، خاصة في ظل تزايد المخاطر المالية والضغط الاقتصادي الناجمة عن جائحة كوفيد؟ شملت الدراسة دول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا بالإضافة إلى تحليل بيانات لـ 12 دولة أوروبية ومن الدول التي أجريت عليها الدراسة البانيا، تركيا، روسيا، كان هدف الباحثين هو تحليل العلاقة بين الشفافية المالية والنتائج الاقتصادية والمالية في أوروبا، تقييم ممارسات إدارة المخاطر المالية في الدول، تقديم توصيات سياستيه لتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، دمج عمل صندوق النقد الدولي في تحسين الشفافية ضمن الرقابة على دول الأعضاء، من النتائج التي توصلوا إليها نذكر منها: وجود علاقة قوية بين الشفافية المالية وتحسين الوصول إلى الأسواق، خفض تكاليف الاقتراض، رفع كفاءة الاستثمار العام وتحصيل الإيرادات، في النهاية قاموا بتقديم بعض التوصيات منها: إدارة الاستثمار العام ضرورة نشر تحليل التكاليف والعوائد للمشاريع الكبرى واعتماد مناقصات تنافسية ومفتوحة، ربط درجة الاستقلال المالي بالأداء، فرض رسوم مرتبطة بالمخاطر.

9. دراسة Redeemer Krah/ Gerard Mertens (2020)¹: دور الإشكالية التي تم طرحها حول

ما إذا كانت الديمقراطية في إفريقيا قادرة على إحداث الجرعة اللازمة من الشفافية المالية لمكافحة الفساد المنشئي خاصة في ظل استمرار مستويات عالية من الفساد رغم تبني الأنظمة الديمقراطية، اعتمدت الدراسة على نموذج انحدار اللوحة لتحليل البيانات، كما استخدم الباحثون تحليل المحتوى لتطوير مؤشر الإفصاح المالي، حيث شملت الدراسة 43 سلطة محلية في غانا، كان هدفهم من هذه الدراسة هو فحص مستوى الشفافية المالية للحكومات المحلية في غانا وتحديد مدى تأثير الديمقراطية على ثقافة الشفافية المالية في الحكم المحلي، حيث تمكنوا من الحصول على النتائج التالية: وجدت الدراسة مستويات منخفضة من الشفافية المالية لدى الحكومات المحلية في غانا، وجود علاقة إيجابية قوية بين الديمقراطية والشفافية المالية، أما من ناحية التوصيات المقدمة فكانت كالتالي: ضرورة تعميق الديمقراطية لتعزيز ثقافة الشفافية المالية في الحكم المحلي، الحاجة إلى الإفصاح الاستباقي عن المعلومات المالية للمواطنين لتحسين الثقة والمشاركة وتقليل الفساد.

10. دراسة Harnovinsah et al (2020)²: حيث كان التساؤل الرئيسي الذي قاموا بطرحه هو ما

مدى التزام الوحدات المحلية في جاكوتا بمبدأ "القيمة مقابل المال" في ظل زيادة هائلة في النفقات الإقليمية والتي تركزت معظمها في نفقات الموظفين بدلا من الخدمات العامة؟ تمثلت أهداف هذه الدراسة في فحص وتحليل تأثير كل من المساءلة والشفافية والرقابة على أداء الميزانية وفق مفهوم "القيمة مقابل المال" في وحدات

¹ Krah Redeemer et Mertens Gerard, **Democracy and financial transparency of local governments in Sub Saharan Africa**, meditari Accountancy Research ,28 _6_, 2020.

² Harnovinsah, AL hakim, Y, Erlina, et Muda, I, **Effect of Accountability, Transparency and Supervision on Budget Performance**, Utopia y Praxis Latinoamericana 25 _7_, 2020.

العمل الحكومية المحلية في مقاطعة جاكرتا، اعتمدوا على المنهج الكمي باستخدام تحليل "نمذجة المعادلات الهيكلية" عبر تقنية لمعالجة البيانات الأولية التي تم جمعها من الاستبيانات، تكونت عينة الدراسة على 86 مسؤولاً حكومياً يمثلون 43 وحدة عمل محلية في مقاطعة جاكرتا (بواقع مسؤولين من كل وحدة: رئيس المصلحة ورئيس الشؤون المالية)، أثبتت هذه الدراسة: أن المساءلة لها تأثير إيجابي ومعنوي على أداء الميزانية، مما يعزز ثقة الجمهور، الرقابة لها تأثير إيجابي ومعنوي وقوي على ضمان سير الأنشطة الحكومية وفق الأهداف المحددة، الشفافية لم يكن لها تأثير معنوي عند مستوى دلالة 5 بالمئة، والسبب يعود إلى أن العديد من الوحدات المحلية لا تزال لا تفصح عن بياناتها المالية بشكل كامل أو حديث للجمهور، في حين أن التوصيات التي قاموا بتقديمها تمثلت في: ضرورة تعزيز المساءلة والرقابة داخل الأجهزة الحكومية لاستعادة ثقة المواطنين وتحقيق تنمية شاملة، تفعيل بوابة البيانات المفتوحة وتحديثها ببيانات مالية جارية بدلاً من البيانات القديمة لتمكين المجتمع من الرقابة والتقييم، التركيز على تطبيق سياسات "الحكومة المفتوحة" لتحسين جودة الحياة الديمقراطية وتلبية احتياجات الناس بكفاءة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متنوعة تتعلق بالشفافية المالية والتسيير المالي للجماعات المحلية من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على تحليل واقع الميزانية المحلية ومشكلاتها كالعجز وضعف الموارد (دراسة نضيرة دوباوي)، بينما اهتمت دراسات أخرى بدور الشفافية في تحسين الحوكمة المالية والحد من الفساد (دراسة راوية قريشي وحفصة زكري)، كما سعت بعض الدراسات الأجنبية إلى إبراز العلاقة بين الشفافية المالية وأداء الميزانية أو كفاءة الإنفاق العام في مختلف البيئات الدولية (دراسة Cui /akitoby Bernardin /Domit Silvia/Meng Jingzhou/ Zhang Hanqi .Slavov Slavi/Suphaphiphat Larry /Nujin).

في حين تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على بلدية الرواشد ميلا وهذا من خلال معالجة الإشكالية: إلى أي مدى تساهم الشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد؟ وهو ما يمثل توجه جديد يضيف طابع الأصالة على البحث مقارنة بالدراسات السابقة.

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور الشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية من خلال تحسين التخطيط المالي وتعزيز وضوح المعلومات المالية في بلدية الرواشد ولاية ميلا، في حين ركزت الدراسات السابقة على جانب واحد مثل تحليل العجز المالي، تقييم الرقابة (دراسة نضيرة دوباوي) وكذلك دراسة الموارد الجبائية دون التعمق في قياس أثرها على الكفاءة (دراسة حديوي سعدية).

أما من حيث المنهجية، تتفق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي حيث تم استخدامه لوصف الظاهرة وتحليلها، إضافة إلى أدوات مثل الاستبيان، إلا أنها تختلف في كونها تميل إلى الدمج بين التحليل النظري والتطبيق الميداني بهدف تفسير العلاقة بين المتغير المستقل (الشفافية المالية) والمتغير التابع (الميزانية المحلية)، بينما اعتمدت بعض الدراسات السابقة على دراسة حالة (مثل دراسة صاولي باسم ودراسة بلعروسي علي) أو تحليلات مقارنة دون اختبار مباشر لهذه العلاقة (مثل دراسة مختاري فتيحة) وأظهرت نتائج الدراسات السابقة على أن غياب الشفافية المالية يؤدي إلى ضعف الرقابة، تفاقم عجز الميزانيات وانتشار الفساد (دراسة ساجي فطيمة)، في حين أن تعزيز الشفافية يساهم في تحسين جودة الإنفاق العام ورفع مستوى المساءلة، كما توصلت بعض الدراسات الأجنبية أن الشفافية تساعد في تقليل الفساد وتحسين ثقة المواطنين في الإدارة المحلية (دراسة Saeed Ghasemi Mobara/Ali Roshani Far/Azam Mobagheri/ Daouod Mouhamdi).

أما الدراسة الحالية، فتتطلب من هذه النتائج لتؤكد أن الشفافية المالية ليست فقط وسيلة للرقابة، بل هي أداة فعالة لتحسين كفاءة تسير الميزانية المحلية وذلك من خلال تحسين التخطيط المالي، تعزيز الرقابة وتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.

وفي الأخير يمكن اعتبار الدراسة الحالية امتداد لما جاءت به الدراسات السابقة، حيث تعمل على الربط بين البعدين النظري والتطبيقي مع التركيز على البيئة المحلية بشكل مباشر، وتسعى إلى سد فجوة بحثية تتعلق بقياس أثر الشفافية المالية على كفاءة تسير الميزانية المحلية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل معمق.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم والمصطلحات النظرية لمفهومي الشفافية المالية والميزانية المحلية حيث تبين وجود تداخل عضوي بينهما فالشفافية المالية تعتبر التدفق الحر للمعلومات بين أصحاب السلطة والمواطنين حيث تشكل عنصرا هاما في الإدارة الرشيدة، وتعد الركيزة الأساسية للإفصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالميزانية بوضوح ودقة، وبالتالي فإن الشفافية في إعداد الميزانية تعني الإفصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالميزانية بأسلوب منهجي وفي الوقت المناسب.

كما يمكن القول أن كفاءة تسيير الميزانية المحلية وسيلة لخدمة التنمية المحلية وليست غاية في حد ذاتها، فلا يمكن تصور ميزانية كفؤة في ظل تعتيم مالي، ولا يمكن للشفافية أن تحقق أهدافها إلا إذا كانت الميزانية تدار بطرق تحقق تسيير مالي شفاف وفعال يستجيب لتطلعات التنمية المحلية، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة التي بينت أن هناك علاقة طردية وثيقة بين تكريس الشفافية المالية وكفاءة تسيير الميزانية المحلية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول تأثير الشفافية المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد

تمهيد

إن الاعتماد على الجانب النظري في أي دراسة علمية لا يكون كافيا بمفرده من أجل فهم الظواهر المدروسة فهما دقيقا وشاملا، لذلك استوجب دعمه بجانب تطبيقي ميداني يسمح باختبار الأفكار والمعطيات النظرية في الواقع الفعلي.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الجانب الميداني الذي يعتبر من أهم جوانب البحث لأنه يربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي أي الواقع الفعلي للدراسة، وسنحاول في هذا الفصل على الإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها مع تحقيق أهدافها المرجوة قصد معرفة الدور الذي تمارسه الشفافية المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية لدى موظفي بلدية الرواشد ولاية ميله.

من أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية الرواشد ميله

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية الرواشد ميلة

المطلب الأول: التعريف ببلدية الرواشد

خلال هذا القسم سنسلط الضوء على لمحة تعريفية حول نشأة وتطور بلدية الرواشد باعتبارها المؤسسة التي سنأخذها عينة لدراسة الحالة، أين سيتم التطرق بالتفصيل لمختلف المصالح المكونة لبلدية الرواشد.

أولاً: تعريف بلدية الرواشد

تنص المادة 01 من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا حماية وترقية الإطار المعيشي للمواطنين وهي مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة بها وعن تعبئة مواردها أيضاً.

ارتبطت نشأة بلدية الرواشد بالتقسيم الإداري الفرنسي بتاريخ 14 مارس 1881 وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى أحد أبنائها العلماء وهو عبد القادر بن مبارك الراشدي الذي درس بجامع الكتاني وكان كبير القضاة بقسنطينة وأحد أشهر علمائها في الفترة التي أقام فيها المستعمر الفرنسي في بلدية الرواشد، شيد العديد من المساكن والبنائات بعضها لازال قائماً إلى يومنا هذا كالمقبرة المسيحية بحي الاخوة بوحامي ومركز التعذيب الذي استغل بعد الاستقلال كمدرسة ابتدائية . مدرسة البرج . التي سميت باسم الشهيد بن عميرة صالح والتي حولت في المدة الأخيرة إلى متحف المجاهد، تشتمل بلدية الرواشد على تجمعات سكانية ثانوية أهمها لوناكل، سيدي زروق، عين الطفالات، القزوية والزنقة، حيث تعتبر من أقدم بلديات في الجزائر.

تقع الرواشد غرب ولاية ميلة تبعد عن مقرها بحوالي 30 كم تتربع على مساحة قدرها 97,7 كم مربع ويقدر تعداد سكانها ب 29013 نسمة وذلك حسب آخر إحصاء سنة 2022، يحدها من الشرق بلدية وادي النجاء ومن الغرب بلدية تسدان حدادة، ومن الجنوب كل من بلديات تبيرقنت وبني قشة وفرجيوة ومن الشمال بلديات مینار زارزة تسالة لمطاعي وعميرة آراس.

المطلب الثاني: أهداف بلدية الرواشد

أولاً: في الميدان الاجتماعي

معرفة فئات البلدية الاجتماعية وهذا من أجل تقديم يد المساعدة للفئات المحرومة (ضعيفة الدخل، الامراض العقلية) وتقديم يد المساعدة في إطار العمليات النظامية مثل: قفة رمضان، الشبكة الاجتماعية.

ثانياً: في الميدان الثقافي

- تطوير وتنشيط كل النشاطات الرياضية وهذا من أجل وضع حد للانحراف الشباب ويكون عن طريق بناء وإنشاء ملاعب وقاعات رياضية.

- انشاء مراكز ثقافية مكتبات، جمعيات ثقافية، مختلف الأنشطة وإقامة الأعياد والنشاطات ذات الطابع الديني.

ثالثا: في الميدان الاقتصادي

- تشجيع المستثمرين وتقديم التسهيلات اللازمة.
- انجاز مشاريع تنموية في شتى المجالات للتقليل من حدة البطالة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية الرواشد

يعد التنظيم والهيكلية الحسنة لأي مؤسسة أو مصلحة أحد الحلول لإنجاز العمل والتنسيق بين مختلف المصالح والهيئات الداخلية والخارجية وعليه فإن بلدية الرواشد وعلى غرار كل بلديات الوطن تحد المناصب العليا لإدارة البلدية طبقا للهيكل التنظيمي المصادق عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرواشد رقم: 2013/09 المؤرخة في: 2013/02/21 المصادق عليها من طرف مديرية الإدارة المحلية بتاريخ 2013/03/14 وتحدد المناصب العليا لإدارة البلدية طبقا للهيكل التنظيمي المصادق عليه بالمداولة المذكورة أعلاه.

شكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لبلدية الرواشد



المصدر: معلومات مقدمة من البلدية

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل إنجاز الدراسة الميدانية وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها اعتماداً على البيانات المجمعة من محل الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

1. **مجتمع الدراسة:** يعتبر تحديد مجتمع الدراسة أمر ذو أهمية كبيرة وعليه يجب اختياره بدقة، وبما أن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الدور الذي تقدمه الشفافية المالية في كفاءة تسيير الميزانية المحلية لدى موظفي بلدية الرواشد ولاية ميلة فإن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في جميع العمال في هذه المؤسسة.

2. **عينة الدراسة:** نظراً لصعوبة إجراء دراسة شاملة على مجتمع الدراسة (جميع موظفي بلدية الرواشد) وذلك لعدد كبير في حين أن الدراسة تتقيد بإطار زمني محدد، تم الإعتماد على عينة عشوائية يتمثل الهدف منها في الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، قمنا بإعداد استبانة ورقية وتم توزيعها بمقر البلدية على مدار أسبوع، وكان حجم العينة التي أجريت عليها الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): مجتمع وعينة الدراسة والاستبيانات المسترجعة وغير المسترجعة

الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات غير مسترجعة	عينة الدراسة	مجتمع الدراسة
الاستبيانات الصالحة	الاستبيانات المستبعدة			
50	3	4	57	353
%87,71	%5,26	%7,01	%100	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج 24 spss.

ثانياً: أدوات جمع البيانات

تتمثل الأداة الرئيسية للدراسة فاستبانة نظراً لملائمتها لطبيعة الدراسة حيث عملت الطالبتين على تطويرها، وقد تم توضيح دلالاتها من خلال تحليل الأبعاد العلمية لمتغيرات الدراسة، وذلك اعتماداً على ما تم طرحه نظرياً في أدبيات هذه المتغيرات، حيث تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: يتضمن البيانات الشخصية للموظفين (الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة، المصلحة).

المحور الثاني: ينقسم هذا المحور إلى ثلاثة أدوات خاصة بالمتغير الشفافية المالية (المستقل) وتتمثل في (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) حيث كل منهما تحتوي على مجموعة من العبارات.

المحور الثالث: يشمل هذا المحور على 09 عبارات خاصة بالمتغير التابع كفاءة تسيير الميزانية المحلية.

ثالثا: أساليب وطرق المعالجة الإحصائية

تعتمد الأساليب الإحصائية على ربط البيانات وتحليلها وتفسير النتائج، مما يؤدي إلى تعزيز دقتها ومصداقيتها، وهذا ما يدفع إلى الاستعانة بمختلف النماذج والمقاربات المنهجية والاحصائية، بعد فحص الاستبيانات المسترجعة، تم تفريغ بياناتها وإدخالها إلى الحاسوب باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss 24) والذي يضم هذا الآخر مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية المصنفة ضمن الإحصاء الوصفي والاستدلالي، ومن خلاله فقد استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

- **معامل الارتباط بيرسون:** تم استخدامه لمعرفة صدق الاتساق للفقرات والصدق البنائي (ارتباط المحاور بالدرجة الكلية).
- **معامل الثبات ألفا كرو نباخ:** من الناحية التطبيقية يعتبر ثبات أداة الدراسة:
- **ضعيف:** إذا كان معامل ألفا كرو نباخ أقل من 0,6.
- **مقبول:** إذا كان معامل ألفا كرو نباخ يتراوح بين 0,6 و 0,7.
- **جيد:** إذا كان معامل ألفا كرو نباخ يتراوح بين 0,7 و 0,8.
- **ممتاز:** إذا كان أكبر من 0,8.
- **التكرارات والنسب المئوية:** تم الاستعانة بها للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- **معامل (Shapiro Wilk):** يستعمل من أجل التحقق من شرط اعتدالية توزيع البيانات.
- **المتوسط الحسابي:** تم استخدامه لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات أدوات ومحاور الاستبيان كما تم استخدامه في تحديد درجة الموافقة وترتيب العبارات.
- **الانحراف المعياري:** تمت الاستعانة به من أجل معرفة مقدار تشتت الإجابات وانحرافها حول العبارات والأبعاد والمحاور عن المتوسط الحسابي، كما تم استخدامه في ترتيب العبارات في حالة تساوي المتوسطات الحسابية.
- **الانحدار الخطي المتعدد:** من أجل قياس أثر الشفافية المالية مجتمعة على كفاءة تسيير الميزانية المحلية.
- **الانحدار الخطي البسيط:** يستعمل من أجل قياس أثر كل بعد من أبعاد الشفافية المالية على تسيير الميزانية بشكل منفرد.
- **النموذج الخطي العام GLM:** يستعمل من أجل فحص الفروق حسب المتغيرات الشخصية والمهنية مجتمعة.

- اختبار (t-test): تم استخدامه من أجل اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد العينة حول الشفافية المالية وفق للبيانات الشخصية والتي تتكون من خيارين فقط.
- تحليل التباين الأحادي (anova): تم استخدامه من أجل اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد العينة حول الشفافية المالية وفقا للبيانات الشخصية والتي تتكون من أكثر من خيارين.

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة وطبيعة توزيع البيانات

من أجل التأكد من صحة ومصداقية الاستبيان، والتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائجه بكل موثوقية لابد من إخضاعه لاختباري الصدق والثبات.

أولاً: صدق أداة الدراسة

يعتبر التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة خطوة أساسية، حيث يتم ذلك من خلال ضبط الاستبيان قبل توزيعها على أفراد العينة، مع التأكد من أنها تحقق متطلبات القياس العلمي وتتيح استخدام البيانات وتحليلها بشكل سليم، بما يسمح بتعميم النتائج، ومن هذا المنطلق، يتم اختبار أداة الدراسة كما يلي:

1. **الصدق الظاهري:** يقوم على فكرة مدى مناسبة عبارات الاستبيان لما تقيس ولمن تطبق عليهم ومدى علاقتها بالاستبيان ككل ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفي ضوء آراء السادة المحكمين تم إعادة تعديل الاستبيان بناء على ملاحظاتهم ومقترحاتهم حيث تم حذف بعض العبارات، وتعديل وإضافة عبارات أخرى، وإعادة صياغة بعض الفقرات، لتصبح أكثر وضوحاً وفهماً لدى أفراد عينة الدراسة وأكثر صدقاً في قياس موضوع هذه الدراسة ولضمان الحصول على نتائج تخدم الموضوع وتجيب على إشكالية الدراسة وفرضياتها.

2. **صدق الاتساق الداخلي:** يعتبر صدق الاتساق الداخلي أحد مقاييس الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة (الاستبيان) الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل فقرة من محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور، وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة ومحورها، والجدول التالي يبين ذلك:

1.2. الارتباط الداخلي لعبارات أدوات الشفافية المالية

جاءت نتائج الارتباط لعبارات أدوات محور الشفافية المالية كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): معاملات الارتباط بين كل عبارة من أدوات الشفافية المالية

الشفافية المالية					
الإفصاح المحاسبي		الرقمنة المالية		الرقابة المالية	
الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط
01	0,765	07	0,553	13	0,511
02	0,634	08	0,560	14	0,662
03	0,558	09	0,695	15	0,690
04	0,339	10	0,519	16	0,703
05	0,522	11	0,529	17	0,581
06	0,548	12	0,360	18	0,492

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الشفافية المالية والدرجة الكلية التي تنتمي إليه تراوحت ما بين (0,339) للعبارة رقم (04)، و(0,725) للعبارة رقم (01) مما يثبت قوة الارتباط الداخلي لعبارات المحور .

2.2. الارتباط الداخلي لعبارات كفاءة تسيير الميزانية المحلية

جاءت نتائج الارتباط لعبارات أدوات محور كفاءة تسيير الميزانية المحلية كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): معاملات الارتباط بين كل عبارة من أدوات كفاءة تسيير الميزانية المحلية

كفاءة تسيير الميزانية المحلية					
الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط
01	0,647	04	0,416	07	0,298
02	0,406	05	0,461	08	0,427
03	0,399	06	0,494	09	0,352

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور كفاءة تسيير الميزانية المحلية والدرجة للمحور الذي تنتمي إليه تراوحت ما بين 0,298 للعبارة رقم 07 و0,647 للعبارة رقم 01 مما يثبت قوة الارتباط الداخلي لعبارات المحور .

3. طبيعة توزيع البيانات

جدول رقم (2-4): اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro Wilk

Tests de normalité			
Shapiro Wilk			
0,135	50	0,664	الإفصاح المحاسبي
0,302	50	0,973	الرقمنة المالية
0,466	50	0,978	الرقابة المالية
0,227	50	0,976	كفاءة تسيير الميزانية المحلية
0,061	50	0,956	الدرجة الكلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

من خلال اختبار **Shapiro Wilk**، يتبين أن جميع القيم الاحتمالية sig أكبر من 0,05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعملية مثل الانحدار الخطي واختبار T وتحليل التباين ANOVA.

4. ثبات أداة الدراسة

جدول رقم (2-5): معامل الثبات ألفا كرونباخ

جودة القياس	معامل ألفا كرونباخ	رقم الفقرات	الثبات الكلي
جيد	0.749	27.01	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول يتبين أن معامل الثبات الكلي لألفا كرونباخ بلغ (0,749)، وهذا يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات جيدة، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج الاستبيان في تحقيق أهداف الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على الخصائص والسمات الشخصية لأفراد العينة يتم توزيعها حسب متغير (الجنس، العمر مستوى التعليم، الخبرة والمصلحة)

أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
انثى	26	52
ذكر	24	48
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

شكل رقم (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

تظهر نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الجنس أن الإناث يمثلن 52 % بينما الذكور يشكلون 48 % فقط من حجم العينة وتفسر هذه النتيجة بميل الإناث إلى اللجوء للعمل فب البلدية لعدة أسباب من أبرزها: الدوام الثابت حيث تكون أوقات العمل مناسبة غالبا من الساعة ثامنة صباحا إلى 16:00 مساء مع عطلة نهاية الأسبوع، مما يساعدهن على التوفيق بين متطلبات العمل ومسؤوليتهن الشخصية، القرب الجغرافي كون مكان العمل يقع غالبا في نفس بلدية السكن إضافة إلى أسباب أخرى كالاستقرار الوظيفي وبيئة العمل الآمنة.

ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

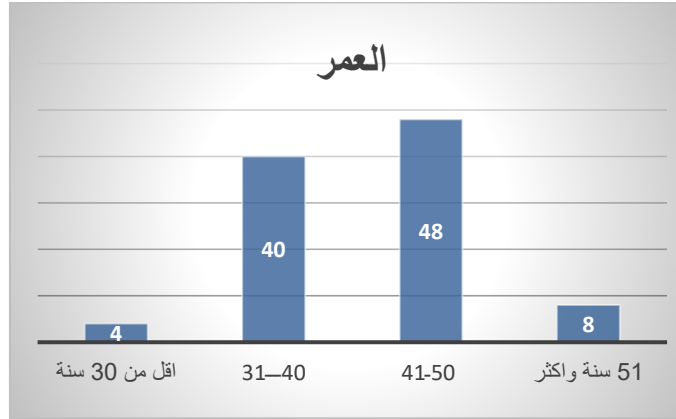
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-7): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
30 سنة أو اقل	2	4
31-40 سنة	20	40
41-50 سنة	24	48
51 سنة أو اكثر	4	8
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

شكل رقم (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

يتضح من خلال نتائج توزيع عينة الدراسة حسب العمر تنوعا ملحوظا بين الموظفين، حيث يشكل الموظفين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة نسبة 4 % من حجم العينة، بينما تتوزع النسب على الفئات الأخرى كما يلي: 40 % في الفئة العمرية من (40.31)، و 48 في الفئة (50.41)، و 8 % لمن هم في 51 سنة وأكثر.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم

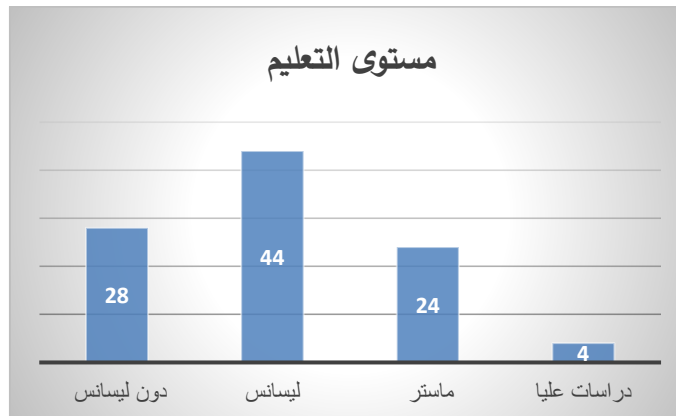
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى التعليم كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-8): توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	التكرار	النسبة %
دون ليسانس	14	28
ليسانس	22	44
ماستر	12	24
دراسات عليا	2	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

شكل رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

من خلال توزيع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم يتضح أن أغلب موظفي العينة لديهم مستوى ليسانس حيث بلغت نسبتهم 44 %، في حين توزعت باقي النسب بين مستوى دون ليسانس بنسبة 28 %، ومستوى الماجستير بنسبة 24 %، أما الدراسات العليا فسجلت نسبة ضعيفة قدرت 4 %، إنطلاقاً من هذه النتائج يمكن القول إن أغلبية موظفي عينة الدراسة يتمتعون بمستوى تعليمي جيد وهذا ما يعتبر مؤشر إيجابي يخدم هذه الدراسة من حيث الفهم الجيد لمتغيراتها.

رابعاً: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

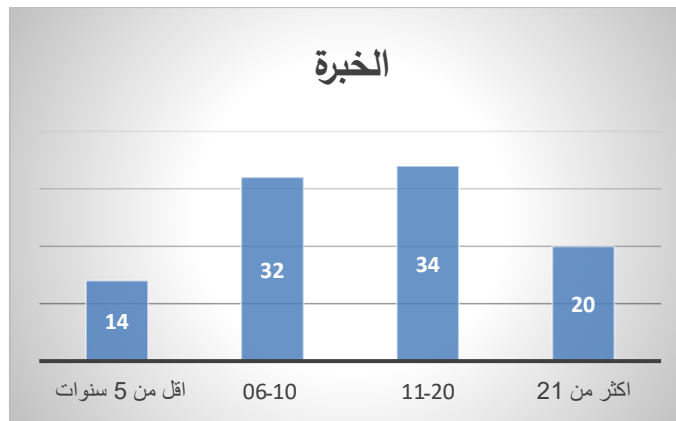
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-9): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

النسبة %	التكرار	مستوى التعليم
النسبة %	التكرار	الخبرة
14	7	05 سنوات أو أقل
32	16	06-10 سنوات
34	17	11-20 سنة
20	10	21 سنة أو أكثر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

شكل رقم (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

من خلال توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة، يتضح أن ما نسبته 34 % من موظفين العينة لديهم خبرة تتحصر ما بين 11 إلى 20 سنة ، أما ما نسبته 32 % فهم موظفين تتراوح خبرتهم ما بين 06 إلى 10 سنوات، أما ما نسبته 20 % فهم موظفين بلغت خبرتهم من 21 سنة فأكثر، في حين تمثل النسبة 14 % الموظفين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات، من خلال هذه النتائج يمكن القول أن أغلبية موظفي العينة

لديهم خبرة مهنية معتبرة، ويعد هذا مؤشرا إيجابيا حيث يتوقع أن يكون لديهم معرفة وفهم عميق لموضوع الدراسة ومتغيراتها وبناء على ذلك يمكن الإعتماد على إجاباتهم حول أسئلة الدراسة بشكل موثوق.

خامسا: توزيع عينة الدراسة حسب المصلحة

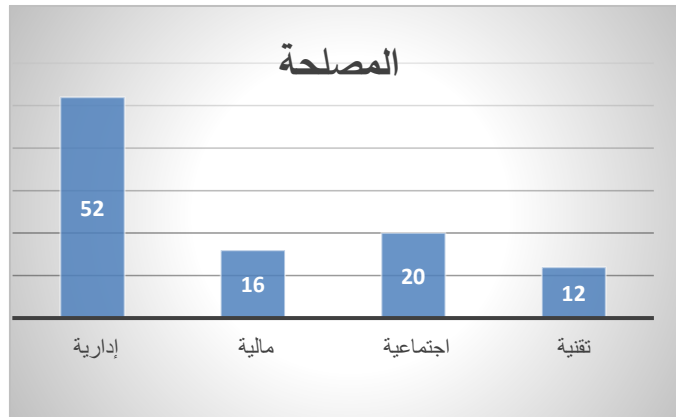
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-10): توزيع عينة الدراسة حسب المصلحة

المصلحة	التكرار	النسبة %
الإدارية	26	52
المالية	8	16
الاجتماعية	10	20
التقنية	6	12
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

شكل رقم (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب المصلحة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

تظهر نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المصلحة تنوعا واضحا بين الموظفين حيث يشكل الأفراد في المصلحة الإدارية 52%، بينما المصلحة المالية 16 %، والمصلحة الاجتماعية 20%، في أن المصلحة التقنية 12 %، هذا التوزيع يعكس تمثيلا جيدا لمختلف المصالح داخل البلدية، مما يتيح فهما شاملا لتجارب وآراء الأفراد من زوايا متعددة.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نتائج عملية المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد العينة باستخدام برنامج spss 24، وذلك من أجل التعرف على نتائج التحليل لمتغيرات

الدراسة واختبار صحة الفرضيات باستخدام مقياس ليكارت الخماسي، الذي يسمح بتحديد مجالات يقع ضمنها المتوسط الحسابي وذلك كما يلي: طول المدى: $1.5 = 4$ ، متوسط المدى: $0.8 = 4/5$ ، وبإضافة قيمة 0.8 بشكل تراكمي إلى كل مجال، نحصل على الاتجاه العام لأفراد العينة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-11): فئات مقياس ليكارت الخماسي ودلالاتها

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	1. 1,80	1,80. 2,60	2,60. 3,40	3,40. 4,20	4,20. 5,40
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقياس ليكارت

المطلب الأول: تحليل إجابات أفراد العينة حول الشفافية المالية

المتغير المستقل في هذه الدراسة هو الشفافية المالية، ويحتوي على ثلاث أبعاد، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات أبعاد هذا المتغير مع ترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

أولاً: الإفصاح المحاسبي

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-12): التحليل الوصفي لعبارات "الإفصاح المحاسبي"

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
01	تقوم البلدية بنشر ميزانياتها السنوية وحساباتها الختامية بشكل دوري	3.38	1.141	04	متوسطة
02	تتضمن التقارير المالية للبلدية معلومات واضحة عن الإيرادات والنفقات	3.88	0.849	02	عالية
03	تلتزم البلدية بالإفصاح عن طرق وقواعد المحاسبة التي تعتمد عليها	3.72	0.991	03	عالية
04	تشمل الوثائق المالية بيانات كافية عن الأصول والالتزامات	3.90	0.909	01	عالية
05	تحدد البلدية المعلومات التي تنشرها بناء على ما يحتاجه المواطنون	2.94	1.300	06	متوسطة
06	تنشر البلدية ميزانياتها بطريقة سهلة وواضحة	3.36	1.208	05	متوسطة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.5300	0.59447	-	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بأداة الإفصاح المحاسبي، حيث تم ترتيب هذه العبارات وفقاً لمتوسطاتها الحسابية كما يلي:

1. تشمل الوثائق المالية بيانات كافية عن الأصول والالتزامات
حصلت هذه العبارة على أعلى متوسط حسابي (3,90) مع انحراف معياري (0,909)، مما يدل على أن الوثائق المالية تتضمن على المعلومات الكافية واللازمة عن الممتلكات والديون.
2. تتضمن التقارير المالية للبلدية معلومات واضحة عن الإيرادات والنفقات
جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3,88) وانحراف معياري (0,849) مما يشير إلى أن التقارير للبلدية تتضمن على معلومات واضحة ودقيقة عن الإيرادات والنفقات.
3. تلتزم البلدية بالإفصاح عن طرق وقواعد المحاسبة التي تعتمد عليها
حصلت على متوسط حسابي (3,72) وانحراف معياري (0,991) مما يدل على أن موظفي البلدية يقومون بالإفصاح عن طرق وقواعد المحاسبة التي تعتمد عليها وهذا ما يجعل المواطنون على علم بالقواعد التي تدير بها البلدية.
4. تقوم البلدية بنشر ميزانياتها السنوية وحساباتها الختامية بشكل دوري
حصلت على متوسط حسابي (3,38) وانحراف معياري (1,141) مما يدل على أن البلدية تنشر المعلومات التي لابد من أن يدركها المواطنون.
5. تنشر البلدية ميزانياتها بطريقة سهلة وواضحة
حصلت على متوسط حسابي (3,36) وانحراف معياري (1,208) مما يدل على أن البلدية تنشر الميزانية الخاصة بها بطريقة واضحة يسهل فهمها لأي مواطن.
6. تحدد البلدية المعلومات التي تنشرها بناء على ما يحتاجه المواطنون
حصلت على متوسط حسابي (2,94) وانحراف معياري (1,300) مما يدل على أن البلدية تحدد المعلومات التي تنشرها بناء على ما يحتاجها المواطنون.

ثانياً: الرقمنة المالية

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-13): التحليل الوصفي لعبارات "الرقمنة المالية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
07	يساهم النظام الرقمي الوصول إلى المعلومات والوثائق المالية في البلدية	3.42	1.230	05	عالية
08	تتشر البلدية معلومات الصفقات العمومية إلكترونياً بشكل شفاف	3.66	1.002	03	عالية
09	يضمن النظام الرقمي المساواة بين جميع المتعاملين مع البلدية	3.64	1.156	04	عالية
10	تساهم الرقمنة في تقليل الفساد والرشوة في المعاملات المالية	4.06	0.956	01	عالية
11	يوفر النظام الرقمي سرية وأماناً أكبر في معالجة العروض	3.82	1.044	02	عالية
12	توفر البلدية خدمات دفع الرسوم والضرائب إلكترونياً	2.46	1.216	06	متوسطة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.5100	0.58845	-	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بأداة الرقمنة المالية، حيث تم ترتيب هذه العبارات وفقاً لمتوسطاتها الحسابية كما يلي:

1. تساهم الرقمنة في تقليل الفساد والرشوة في المعاملات المالية

حصلت العبارة على أعلى متوسط حسابي (4,06) مع انحراف معياري (0,956) مما يدل على أن الرقمنة تقلل من الفساد والرشوة في المعاملات بين الأفراد.

2. يوفر النظام الرقمي سرية وأماناً أكبر في معالجة العروض

حصلت على متوسط حسابي بمتوسط حسابي (3,83) وانحراف معياري (1,044) مما يضمن معالجة العروض بكل سرية وأمان.

3. تنشر البلدية معلومات الصفقات العمومية إلكترونياً بشكل شفاف

حصلت على متوسط حسابي (3,66) وانحراف معياري (1,002) مما يدل على أن البلدية تنشر الصفقات بشكل دقيق وواضح وهذا ما يؤدي إلى تجنب التلاعب بالمعلومات.

4. يضمن النظام الرقمي المساواة بين جميع المتعاملين في البلدية

حصلت على متوسط حسابي (3,64) وانحراف معياري (1,156) مما يدل على أن النظام الرقمي يحقق المساواة بين جميع المواطنين.

5. يسهل النظام الرقمي الوصول إلى المعلومات والوثائق المالية للبلدية

حصلت على متوسط حسابي (3,42) وانحراف معياري (1,230) مما يدل على أن النظام الرقمي يساعد في الوصول إلى المعلومات والوثائق المالية للبلدية بسهولة.

6. توفر بلدية خدمات دفع الرسوم والضرائب إلكترونياً

حصلت على متوسط حسابي (2,46) وانحراف معياري (1,216) مما يدل على أن خدمات الدفع الإلكتروني في البلدية غير متطورة بشكل كافٍ، مما يجعل اعتماد المواطنين عليها محدوداً.

ثالثاً: الرقابة المالية

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-14): التحليل الوصفي لعبارات "الرقابة المالية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
13	تكشف الرقابة المالية الداخلية الأخطاء والانحرافات في الوقت المناسب	3.72	0.948	05	عالية
14	يتحقق المحاسب العمومي من مطابقة كل نفقة للقوانين قبل صرفها	4.14	0.808	02	عالية
15	تضمن رقابة المراقب المالي المسبقة أن كل التزام بالنفقات قانوني	4.26	0.694	01	عالية جداً
16	تقوم هيئات الرقابة الخارجية بمراجعة حسابات البلدية بعد تنفيذها	3.86	0.948	04	عالية
17	التسخير حل استثنائي لضمان استمرار صرف النفقات الضرورية	3.94	0.843	03	عالية
18	يتم التبليغ عن نتائج التحقيقات المالية في حال وقوع تجاوزات	3.56	1.163	06	عالية
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.9133	0.53795	-	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بأداة الرقابة المالية، حيث تم ترتيب هذه العبارات وفقاً لمتوسطاتها الحسابية كما يلي:

1. تضمن رقابة المراقب المالي المسبقة أن كل إلتزام بالنفقات قانوني
حصلت العبارة على متوسط حسابي (4,26) وانحراف معياري (0,694) مما يدل على أن الرقابة المسبقة للمراقب المالي تعتبر الركيزة الأساسية من أجل ضمان قانونية النفقات قبل الإلتزام بها.
2. يتحقق المحاسب العمومي من مطابقة كل نفقة للقوانين قبل صرفها
حصلت العبارة على متوسط حسابي (4,14) وانحراف معياري (0,808) مما يدل على أن المحاسب العمومي يثبت أن الصرف قانوني قبل صرف النفقة.
3. التسخير حل استثنائي لضمان استمرار صرف النفقات الضرورية
حصلت العبارة على متوسط حسابي (3,94) وانحراف معياري (0,843) مما يدل على أن التسخير حل للضرورة القصوى يضمن صرف النفقات الضرورية في الوقت المناسب.
4. تقوم هيئات الرقابة الخارجية بمراجعة حسابات البلدية بعد تنفيذها
حصلت العبارة على متوسط حسابي (3,86) وانحراف معياري (0,948) مما يدل على أن أفراد العينة على قناعة تامة بأهمية الرقابة الخارجية في مراجعة الحسابات بعد تنفيذها.
5. تكشف الرقابة المالية الداخلية الأخطاء والانحرافات في الوقت المناسب
حصلت العبارة على متوسط حسابي (3,72) وانحراف معياري (0,948) مما يدل على أن الرقابة المالية تكشف الأخطاء والانحرافات التي قد تحصل في الوقت المناسب.
6. يتم التبليغ عن نتائج المالية في حال وقوع تجاوزات
حصلت العبارة على متوسط حسابي (3,56) وانحراف معياري (1,163) مما يظهر على أنها الأقل تطبيقاً أو وضوحاً من وجهة نظر أفراد العينة مع وجود تباين في الآراء حول مدى الإلتزام الفعلي بالتبليغ عن نتائج المالية في حال وقوع تجاوزات.

المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة حول كفاءة تسيير الميزانية المحلية

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في كفاءة تسيير الميزانية المحلية، ويحتوي على 09 عبارات، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات هذا المتغير مع ترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

جدول رقم (2-15): التحليل الوصفي لعبارات "الميزانية المحلية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
19	الميزانية المحلية أداة فعالة لتخطيط الموارد المالية للبلدية	3.70	0.995	06	عالية
20	تعكس الميزانية المحلية فعلا احتياجات المواطنين والخدمات المطلوبة	3.42	1.401	09	عالية
21	تضع الميزانية الأولية تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات للسنة القادمة	3.70	1.074	07	عالية
22	تحصيل الإيرادات يتم بإجراءات دقيقة قبل التحصيل الفعلي	3.66	0.917	08	عالية
23	يتم تنفيذ الميزانية المحلية بشكل منتظم	3.98	0.892	02	عالية
24	تساهم الميزانية الإضافية في معالجة الاختلالات المالية	4.00	1.030	01	عالية
25	تساهم الميزانية الإضافية في ترحيل الفوائض من السنة الماضية	3.92	1.158	04	عالية
26	تلتزم البلدية بالجدول الزمني المحدد لمراحل تنفيذ الميزانية	3.94	0.818	03	عالية
27	يتم تخصيص الإعتمادات المالية بناء على الحاجة التنموية الفعلية	3.70	0.953	05	عالية
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.7800	0.44131	-	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss 24

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بمحور كفاءة تسيير الميزانية المحلية حيث تم ترتيب هذه العبارات وفقاً لمتوسطاتها الحسابية كما يلي:

1. تساهم الميزانية الإضافية في معالجة اختلالات المالية

حصلت العبارة على متوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (1,030) مما يدل على أن أفراد العينة على قناعة تامة بأهمية الميزانية الإضافية في معالجة الاختلالات المالية.

2. يتم تنفيذ الميزانية المحلية بشكل منتظم

حصلت العبارة على متوسط حسابي (3,98) وانحراف معياري (0,892) وهذا يعكس الإتفاق الموجود بين أفراد العينة أن تنفيذ الميزانية يتم بشكل منتظم، ويعكس الانحراف المعياري تجانسا في الآراء.

3. تلتزم البلدية بالجدول الزمني المحدد لمراحل تنفيذ الميزانية

حصلت العبارة على متوسط حسابي (3,94) وانحراف معياري (0,818) مما يدل على وجود درجة عالية من الإلتزام بالجدول الزمني المحدد، في حين أن انخفاض الانحراف المعياري يبين تجانسا في الآراء.

4. تساهم الميزانية الإضافية في ترحيل الفوائض من السنة الماضية

حصلت العبارة على متوسط حسابي (3,92) وانحراف معياري (1,158) مما يساعد على تحسين استغلال الموارد المالية وتقليل العجز.

5. يتم تخصيص الاعتمادات المالية بناء على الحاجة التنموية الفعلية

حصلت العبارة على متوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0,953) مما يدل على أن تخصيص الموارد يتم بدرجة مقبولة وفق الاحتياجات التنموية.

6. الميزانية المحلية أداة فعالة لتخطيط الموارد المالية للبلدية

حصلت العبارة على متوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0,995) مما يدل على أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على فعالية الميزانية المحلية في تخطيط الموارد المالية.

7. تضع الميزانية الأولية تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات للسنة القادمة

حصلت العبارة على متوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1,07) مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الميزانية الإضافية توفر هذه التقديرات بدرجة مقبولة نوعاً ما لكنها ليست دقيقة بشكل كامل.

8. تحصيل الإيرادات يتم بإجراءات دقيقة قبل التحصيل الفعلي

حصلت هذه العبارة على متوسط حسابي (3,66) وانحراف معياري (0,917) مما يدل على وجود رقابة مالية فعالة تساهم في حماية الإيرادات العامة وتقليل الأخطاء والتجاوزات.

9. تعكس الميزانية المحلية فعلاً احتياجات المواطنين والخدمات المطلوبة

حصلت هذه العبارة على متوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (1,401) مما يدل على مستوى متوسط من الموافقة مع وجود قصور نسبي في تلبية الميزانية لاحتياجات المواطنين.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة لقياس الأثر الإجمالي للشفافية المالية بأبعادها الثلاثة مجتمعة (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) كمتغير مستقل على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد كمتغير تابع، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Régression linéaire multiple). الفرضية العدمية تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للأبعاد مجتمعة عند مستوى 0.05، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود أثر ذي دلالة إحصائية.

1. نموذج الانحدار الخطي المتعدد

جدول رقم (16.2): نموذج الانحدار الخطي المتعدد

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	,582	,339	,296	,37041

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

يتبين من جدول نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن معامل الارتباط بلغ 0.582، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ومتوسطة القوة بين أبعاد الشفافية المالية مجتمعة وكفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، كما بلغ معامل التحديد 0.339، مما يعني أن أبعاد الشفافية المالية مجتمعة (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) تفسر ما نسبته 33.9% من التغيرات الحاصلة في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في حين تعود النسبة المتبقية البالغة 66.1% إلى متغيرات عشوائية أو عوامل أخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج وقد بلغ معامل التحديد المعدل 0.296، بينما استقر الخطأ المعياري للتقدير عند 0.370. ذلك أن الشفافية المالية بأبعادها الثلاث تلعب دورا مهما في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية، وذلك من خلال تعزيز وضوح المعلومات وتقليل الغموض في التسيير مع مساعدة المسؤولين على اتخاذ قرارات مالية، بينما نسبة تفسيرها للمتغيرات المقدرة بـ 33,9 % تبين أن تأثيرها يبقى متوسطا وليس العامل الوحيد المحدد لكفاءة التسيير، إذ توجد عوامل أخرى تؤثر كذلك، يمكن القول أن الشفافية المالية تعتبر عاملا مهما لتحسين تسيير الميزانية المحلية لكنها تحتاج إلى التكامل مع باقي العوامل من أجل تحقيق فعالية أكبر.

2. تحليل التباين

جدول رقم (17-2): تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية (ddl)	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)
الانحدار	3,232	3	1,077	7,851	,000b
البواقي	6,311	46	,137	—	—
الإجمالي	9,543	49	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

يتبين من جدول نتائج تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة للنموذج بلغت 7.851، بمستوى دلالة قدره 0.000، وبما أن هذا المستوى أقل من أو يساوي مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يثبت صلاحية النموذج الإجمالي، ووجود أثر حقيقي وذو دلالة إحصائية لأبعاد الشفافية المالية مجتمعة (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية والرقابة المالية) على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد.

وهذا يبين أن الشفافية المالية تعتبر آلية تنظيمية مهمة لتحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية، فمن خلال تحسين تدفق المعلومات المالية (الإفصاح المحاسبي) وتحديث طرق المعالجة (الرقمنة) وتعزيز المراقبة على الإنفاق (الرقابة) يتم تقليص الهدر المالي، وهذا يوضح أن البلدية عندما تعتمد على هذه الأبعاد الثلاث بشكل متكامل فإنها تقلل من سوء تخصيص الموارد وترفع من فعالية الإنفاق العمومي، مما يجعل عملية التسيير أكثر انضباطاً.

3. معاملات الانحدار المتعدد

جدول رقم (2-18): معاملات الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعاملات غير المعيارية (B)	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)
الثابت (Constante)	1,517	,489	-	3,104	,003
الإفصاح المحاسبي	,295	,094	,397	3,124	,003
الرقمنة المالية	,130	,104	,174	1,257	,215
الرقابة المالية	,196	,107	,238	1,820	,075

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

يكشف جدول معاملات الانحدار المتعدد عن الأثر الخاص بكل بعد على حدى في ظل وجود الأبعاد الأخرى داخل النموذج المشترك، كما يتبين أن بعد الإفصاح المحاسبي هو المتغير الوحيد الذي يمتلك دلالة إحصائية حقيقية، حيث بلغ مستوى دلالاته 0.003 وهو أقل من 0.05، بقيمة t قدرها 3.124، في المقابل جاءت قيمة دلالة بعد الرقمنة المالية بقيمة 0.215، وبعد الرقابة المالية بقيمة 0.075، وكلاهما أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يجعلهما غير دالين إحصائياً في هذا النموذج المشترك.

ويعود ذلك إلى أن الإفصاح المحاسبي يعتبر من أهم العوامل التي تساهم في رفع كفاءة تسيير الميزانية المحلية لأنه يوفر معلومات مالية واضحة تساعد في اتخاذ قرارات سليمة وتوجيه الموارد العمومية بطريقة عقلانية، أما بالنسبة للرقمنة والرقابة المالية فإن ضعف دلالتها الإحصائية يدل على أن تأثيرهما يبقى غير مباشر، لأن فعاليتهما مرتبطة بوجود معلومات محاسبية واضحة، وهذا يعني أنهما وحدهما لا يكفيان لتحقيق نتائج قوية إذا كان الإفصاح المحاسبي ضعيف، لذلك يمكن اعتبار الإفصاح المحاسبي العنصر الأساسي لتحسين الفعالية المالية وترشيد الإنفاق، في حين أن الرقمنة والرقابة وسائل مكملة تساعد على دعم نتائج التسيير المالي.

4. معادلة الانحدار الخطي المتعدد الإجمالية

يتم استخراج المعادلة من عمود المعاملات غير المعيارية، حيث يمثل الثابت القيمة 1.517، ومعامل الإفصاح المحاسبي 0.295، ومعامل الرقمنة المالية 0.130 ومعامل الرقابة المالية 0.196. وعليه، تكتب معادلة الانحدار المتعدد النهائية على الشكل التالي:

$$Y = 1.517 + 0.295(X1) + 0.130(X2) + 0.196(X3)$$

حيث:

Y تمثل كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد.

X1 تمثل الإفصاح المحاسبي.

X2 تمثل الرقمنة المالية.

X3 تمثل الرقابة المالية.

تشير التقديرات الإحصائية لنموذج الانحدار إلى أن القيمة التقديرية لكفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تستقر عند 1.517 في حال ثبات جميع المتغيرات المستقلة عند الصفر، وبالنظر إلى معالم النموذج يتضح أن الإفصاح المحاسبي (X1) هو المتغير المحوري الوحيد ذو التأثير الجوهري، حيث تؤدي زيادة قيمته بوحدة واحدة إلى رفع كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد بمقدار 0.295، وهي زيادة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 0.05 أما فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى (الرقمنة المالية والرقابة المالية) فبالرغم من وجود قيم رياضية لمعاملاتها في المعادلة، إلا أنها تصنف كمعاملات شكلية تفتقر إلى المعنوية الإحصائية داخل النموذج المشترك، ويعزى هذا الغياب للمعنوية إلى ظاهرة التداخل الإحصائي بين المتغيرات مما يشير إلى أن أثر هذه الأبعاد قد يكون متضمناً ضمنياً في أبعاد أخرى أو يتأثر بالارتباطات البينية، مما يجعل الإفصاح المحاسبي المتغير الأكثر قدرة على تفسير التغيرات في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد بمفرده.

النموذج يشير بوضوح إلى أن تجويد الإفصاح المحاسبي هو المسار الأكثر فاعلية وتأثيراً من الناحية الإحصائية لتطوير كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي قد تحتاج إلى إعادة دراسة ارتباطاتها البينية.

يعود هذا إلى أن تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية يرتبط بشكل مباشر بجودة الإفصاح المحاسبي، لأنه يوفر معلومات مالية شفافة تقلل من سوء التقدير وترفع من فعالية اتخاذ القرار داخل البلدية، كما أن تأثيره الإيجابي يعني أن أي تحسن في الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تحسن فعلي في الأداء المالي، أما الرقمنة والرقابة المالية فإن أثرهما لا يظهر بشكل مستقل في وجود الإفصاح المحاسبي لأنهما يعملان ضمن سلسلة مترابطة تعتمد فعاليتها على شفافية ودقة المعلومات المالية أولاً، وبالتالي يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي المدخل الأساسي لأي إصلاح مالي محلي، بينما يبقى هذين الآخرين أدوات مكملة.

ثانياً: اختبار الفرضيات الفرعية

1. الفرضية الفرعية الأولى

تم صياغة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة لقياس أثر الإفصاح المحاسبي كبعد من أبعاد المتغير المستقل (الشفافية المالية) على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد كمتغير تابع، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Régression linéaire Simple).

الفرضية العدمية تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عند مستوى 0.05، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود أثر ذي دلالة إحصائية.

جدول رقم (2-19): نموذج الانحدار الخطي البسيط (الإفصاح المحاسبي)

مؤشرات الانحدار البسيط	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	معامل الميل (B)	مستوى الدلالة (Sig.)
الإفصاح المحاسبي (X1)	,474	,224	13,886	,352	,001
الثابت (Constante)	—	—	—	2,539	,000
اختبارات للمعاملات (t)	—	—	—	3,726	,001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه يتبين اختبار أثر بعد الإفصاح المحاسبي منفرداً على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وقد أظهرت النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 13.886 بمستوى دلالة قدره 0.001 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه، نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في

بلدية الرواشد، كما يوضح معامل التحديد أن الإفصاح المحاسبي بمفرده يفسر 22.4% من التغيرات في المتغير التابع.

تم استخراج معادلة الانحدار البسيط من الثابت الذي بلغ 2.539 ومعامل الميل الذي بلغ 0.352، لتكتب

$$Y = 2.539 + 0.352 (X1)$$

المعادلة على الشكل التالي:

وهذا يعني أن زيادة الإفصاح المحاسبي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد بمقدار 0.352 وحدة.

يعود ذلك إلى أن الإفصاح المحاسبي عنصرا أساسيا في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية، لأنه يضمن توفر معلومات مالية واضحة ودقيقة تساعد على اتخاذ قرارات سليمة، كما أن مساهمته ب 22,4% من التغيرات في كفاءة تسيير الميزانية المحلية يدل على أنه عامل مؤثر نسبيا، وبالتالي فإن تحسين هذا الأخير ينعكس بشكل مباشر على فعالية التسيير.

2. الفرضية الفرعية الثانية

تم صياغة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة لقياس أثر الرقمنة المالية كبعد من أبعاد المتغير المستقل (الشفافية المالية) على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد كمتغير تابع، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Régression linéaire Simple).

الفرضية العدمية تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقمنة المالية عند مستوى 0.05، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود أثر ذي دلالة إحصائية.

جدول رقم (2-20): نموذج الانحدار الخطي البسيط (الرقمنة المالية)

مؤشرات الانحدار البسيط	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	معامل الميل (B)	مستوى الدلالة (Sig.)
الرقمنة المالية (X2)	,399	,159	9,071	,299	,004
الثابت (Constante)	-	-	-	2,731	,000
اختبارات للمعاملات (t)	-	-	-	3,012	,004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه يتبين اختبار أثر بعد الرقمنة المالية منفردا على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، وقد أظهرت النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 9.071 بمستوى دلالة قدره 0.004، وهو أقل من 0.05، وبناء عليه، نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة

إحصائية للرقمنة المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، كما يوضح معامل التحديد أن الرقمنة المالية بمفردها تفسر 15.9% من التغيرات في المتغير التابع.

تم استخراج معادلة الانحدار البسيط من الثابت الذي بلغ 2.731 ومعامل الميل الذي بلغ 0.299، لتكتب

$$Y = 2.731 + 0.299 (X2)$$

المعادلة على الشكل التالي: وهذا يعني أن زيادة الرقمنة المالية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد بمقدار 0.299 وحدة.

يعود ذلك إلى أن الرقمنة المالية لها أثر إيجابي ومعنوي على كفاءة تسيير الميزانية المحلية وذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتقليل الوقت والتكاليف، لكن تأثيرها يبقى متوسطاً أي أن الرقمنة غير كافية لوحدها وبالتالي فإن تحقيق كفاءة أكبر في الميزانية يتطلب دعم الرقمنة بباقي أدوات الشفافية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة

تم صياغة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة لقياس أثر الرقابة المالية كبعد من أبعاد المتغير المستقل (الشفافية المالية) على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد كمتغير تابع، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Régression linéaire Simple).

الفرضية العدمية تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقابة المالية عند مستوى 0.05، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود أثر ذي دلالة إحصائية.

جدول رقم (2-21): نموذج الانحدار الخطي البسيط (الرقابة المالية)

مؤشرات الانحدار البسيط	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	معامل الميل (B)	مستوى الدلالة (Sig.)
الرقابة المالية (X3)	,342	,117	6,337	,280	,015
الثابت (Constante)	-	-	-	2,684	,000
اختبارات للمعاملات (t)	-	-	-	2,517	,015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه يتبين اختبار أثر بعد الرقابة المالية منفرداً على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، وقد أظهرت النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 6.337 بمستوى دلالة قدره 0.015، وهو أقل من 0.05، وبناء عليه، نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقابة المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، كما يوضح معامل التحديد أن الرقابة المالية بمفردها تفسر 11.7% من التغيرات في المتغير التابع.

تم استخراج معادلة الانحدار البسيط من الثابت الذي بلغ 2.684 ومعامل الميل الذي بلغ 0.280، لتكتب المعادلة على الشكل التالي: $Y = 2.684 + 0.280 (X3)$

وهذا يعني أن زيادة الرقابة المالية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد بمقدار 0.280 وحدة.

يعود ذلك إلى أن الرقابة المالية تساعد على تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية لأنها تراقب كيفية صرف الأموال وتقلل من الأخطاء والهدر، لكن أثرها يبقى جزئيا وهذا يعني أنها تساهم في تحسين الكفاءة لكنها لا تحدث تغييرا جذريا بمفردها لأن فعالية الرقابة تعتمد على قوة باقي مكونات النظام المالي.

ثالثا: تفسير نتائج النموذج الكلي

يكشف الربط المنهجي بين نتائج نموذج الانحدار المتعدد ونماذج الانحدار البسيط عن قراءة إحصائية بالغة الأهمية، فعند دراسة الأبعاد الثلاثة بشكل منفصل، تبين أن جميع أبعاد الشفافية المالية تمتلك أثرا طرديا معنويا على كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، حيث تصدر الإفصاح المحاسبي المرتبة الأولى بقوة تفسيرية بلغت 22.4%، تلتها الرقمنة المالية بنسبة 15.9%، ثم الرقابة المالية بنسبة 11.7%. أما في نموذج الانحدار المتعدد واجتماع هذه الأبعاد الثلاثة معا، نلاحظ اختفاء المعنوية الإحصائية لكل من الرقمنة المالية والرقابة المالية مع بقاء بعد الإفصاح المحاسبي وحده دال إحصائيا، ويمكن التعبير عن هذه الظاهرة كما يلي:

في النماذج البسيطة:

$$Y = 2.539 + 0.352 (X1) \text{ (X1 دال إحصائيا)}$$

$$Y = 2.731 + 0.299 (X2) \text{ (X2 دال إحصائيا)}$$

$$Y = 2.684 + 0.280 (X3) \text{ (X3 دال إحصائيا)}$$

أما في النموذج المتعدد:

$$Y = 1.517 + 0.295 (X1) + 0.130 (X2) + 0.196 (X3) \text{ (يبقى X1 فقط دالا إحصائيا)}$$

يفسر هذا السلوك الإحصائي علميا بظاهرة التداخل الخطي المرتفع بين المتغيرات المستقلة، حيث كشفت النتائج أن الإفصاح المحاسبي يمثل النواة الأساسية والركيزة الكبرى للشفافية المالية في البلدية محل الدراسة، بحيث يستحوذ على القوة التفسيرية الأكبر في النموذج متضمنا تأثير كل من الرقمنة المالية والرقابة المالية عند قياسهم بشكل مشترك، ما أدى إلى ظهور المعاملات الأخرى كقيم شكلية غير دالة إحصائيا أمام الدور المحوري للإفصاح المحاسبي.

وهذا يشير إلى أن الإفصاح المحاسبي هو العنصر الأساسي في الشفافية المالية داخل البلدية لأنه يوفر المعلومة المالية بوضوح ودقة ويسهل عملية اتخاذ القرار كما يقلل الغموض في التسيير لذلك يظهر تأثيره أقوى مقارنة بالرقمنة والرقابة المالية لأن هذين الأخيرين يعتمد تأثيرهما على جودة المعلومات المالية المقدمة من خلال الإفصاح المحاسبي.

رابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

1. اختبار النموذج الكلي للفروق

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة بهدف الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة والمصلحة)، ولاختبار الأثر المشترك لهذه المتغيرات دفعة واحدة تم الاعتماد على النموذج الخطي العام GLM.

جدول رقم (2-22): نتائج النموذج الخطي العام

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
النموذج المصحح	8.314	33	0.252	3.279	0.007
الثابت	387.876	1	387.876	5047.909	0.000
الجنس	0.240	1	0.240	3.119	0.096
العمر	1.313	1	1.313	17.083	0.001
مستوى التعليم	1.347	2	0.674	8.767	0.003
الخبرة	0.105	2	0.052	0.681	0.520
المصلحة	0.538	3	0.179	2.335	0.113

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

يبين الجدول أعلاه النموذج الخطي العام لاختبار الأثر المشترك للمتغيرات الشخصية والوظيفية مجتمعة (الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة، المصلحة) على كفاءة تسيير الميزانية المحلية، وقد أظهرت النتائج أن النموذج الكلي جاء دالاً إحصائياً، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 3.279 بمستوى دلالة 0.007، وهو أقل من مستوى المعيارية 0.05، وبناء على هذه النتيجة، نرفض الفرضية العدمية الكلية ونقبل الفرضية البديلة، مما يعني وجود فروق كلية حقيقية وذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية مجتمعة، مع ذلك، فإن هذا الأثر الكلي لا يتوزع بالتساوي بين جميع المتغيرات، إذ كشفت النتائج التفصيلية أن القوة التفسيرية للنموذج تتركز أساساً في بعدين جوهريين

هما: العمر ومستوى التعليم لكونهما المتغيرين الوحيدين اللذين حققا دلالة إحصائية (أقل من 0.05)، ويعني ذلك إحصائيا أن الفروق الملحوظة في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في البلدية هي فروق نوعية ترتبط بالتراكم المعرفي (مستوى التعليم) والنضج المهني (العمر)، وليست فروقا هيكلية ترتبط بالجنس أو المصلحة أو حتى الأقدمية (الخبرة)، هذا التركيز في الدلالة يفسر سبب معنوية النموذج الكلي، حيث استطاع هذان المتغيران قيادة التأثير العام وتغطية غياب المعنوية في المتغيرات الأخرى، مما يوجه صانع القرار في البلدية إلى التركيز على التأهيل العلمي كركيزة أساسية لتطوير كفاءة تسيير الميزانية المحلية، غير أن هذا النموذج الكلي يستوجب منهجيا تفكيك هذه الفروق واختبار كل متغير شخصي على حدى لتحديد طبيعة هذا التأثير ومصدره بدقة.

يعود ذلك إلى أن كفاءة تسيير الميزانية المحلية لا تتأثر بعوامل مثل الجنس، الخبرة أو المصلحة، بينما تتأثر بشكل واضح بالعمر ومستوى التعليم، نفس ذلك بأن فعالية التسيير المالي داخل المؤسسة لا ترتبط بالخصائص الشكلية أو التنظيمية للموظف، بل تركز أساسا على جودة راس المال البشري، فمستوى التعليم يعكس مدى امتلاك الموظف للمعرفة الإقتصادية والمالية والقواعد التقنية التي تسمح له بفهم آليات إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل صحيح، كما أن عامل العمر قد يعكس لنا درجة النضج المهني واكتساب خبرة غير مرتبطة فقط بعدد سنوات العمل، بل بمدى تطور القدرة على تسيير الموارد العمومية، بالتالي يمكن القول أن تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية لا يرتبط بالإنتماء الإداري أو الخصائص الشخصية، وإنما يرتبط بالاستثمار في التكوين العلمي المستمر ورفع مستوى التأهيل المهني وذلك لاعتبارهما عنصرين أساسيين لرفع فعالية القرار المالي.

2. الفرضية الفرعية الأولى للفروق

يتم اختبار ما إذا كانت هناك فروق في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد بين الذكور والإناث باستخدام اختبار T للعينات المستقلة.

جدول رقم (2-23): اختبار الفروق حسب الجنس – T-Test

المتغير التابع	الفرضية	قيمة F	الدلالة Sig.	قيمة T	درجات الحرية Ddl
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	فرضية تساوي التباينات (الجنس)	0.001	0.970	-0.104	48
	فرضية عدم تساوي التباينات			-0.105	47.979

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج أن قيمة t المحسوبة بلغت -0.104 بمستوى دلالة 0.970 ، وهو أكبر بكثير من 0.05 ، وبناء على ذلك، نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تعزى إلى الجنس، وهذا يعني أن تقديرات كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد لا تختلف بشكل جوهري بين الموظفين الذكور والإناث، وأن الجنس بمفرده ليس عاملاً محدداً في مستوى الكفاءة المدركة.

نفسر ذلك بأن تسيير الميزانية داخل البلدية تعتمد على مبدأ تكافؤ الفرص داخل بيئة العمل، حيث يتم توزيع المهام وتقييم الأداء وفق معايير موضوعية مرتبطة بالكفاءة والالتزام المهني دون تمييز بين الذكور والإناث. كما أن تشابه التكوينات والتجارب المهنية بين الموظفين داخل البلدية يؤدي إلى تقارب في طريقة فهمهم وإدراكهم لآليات تسيير الميزانية المحلية، وبالتالي فإن النوع الاجتماعي لا يؤثر في مستوى الكفاءة المدركة.

3. الفرضية الفرعية الثانية للفروق

يتم اختبار ما إذا كانت الفئات العمرية المختلفة للموظفين تؤدي إلى فروق في تقييمهم لكفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، باستخدام تحليل التباين الأحادي.

جدول رقم (2-24): اختبار الفروق حسب العمر – ANOVA

المتغير التابع	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	بين المجموعات (العمر)	0.668	3	0.223	1.155	0.337
	داخل المجموعات	8.874	46	0.193		
	الكلية	9.543	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه أشارت النتائج إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 1.155 بمستوى دلالة 0.337 ، وهو أكبر من 0.05 ، وبناء عليه، نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، مما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تعزى إلى العمر، وهذا يعني أن الموظفين في مختلف المراحل العمرية، سواء كانوا شباباً أو متوسطي العمر أو كبار السن، يمتلكون رؤية متقاربة وإدراكاً متجانساً حول مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية.

يمكن تفسير ذلك بأن اختلاف الفئات العمرية لم يؤثر بشكل كبير على تقييم الكفاءة لأن الموظفين مهما اختلفت أعمارهم يشتغلون في نفس البيئة الإدارية ونفس التعليمات المتعلقة بتسيير الميزانية المحلية، لذلك كانت آراؤهم متشابهة حول مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية. كما أن الخبرة اليومية داخل البلدية تسمح لجميع الفئات العمرية باكتساب فهم متقارب لطريقة التسيير.

4. الفرضية الفرعية الثالثة للفروق

يتم اختبار ما إذا كان مستوى التعليم للموظف (دون الليسانس، ليسانس، ماستر ودراسات عليا) يؤثر على تقييمه لكفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، باستخدام تحليل التباين الأحادي.

جدول رقم (2-25): اختبار الفروق حسب مستوى التعليم – ANOVA

المتغير التابع	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة Sig.
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	بين المجموعات (مستوى التعليم)	1.084	3	0.361	1.966	0.132
	داخل المجموعات	8.458	46	0.184		
	الكلية	9.543	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 1.966 بمستوى دلالة 0.132، وهو أكبر من 0.05، وبناء عليه، نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تعزى إلى مستوى التعليم، وهذا يعني أن الموظفين بمختلف المؤهلات العلمية، من ذوي التعليم الثانوي إلى حملة الشهادات العليا، ينظرون إلى كفاءة الميزانية المحلية بشكل متجانس، وأن مستوى التعليم بمفرده لا يشكل عاملاً فارقاً في هذا السياق. يعود ذلك إلى أن كفاءة تسيير الميزانية المحلية داخل البلدية لا تعتمد فقط على مستوى التعليم، بل تتأثر أيضاً بطبيعة العمل والخبرة والتنسيق بين الموظفين، كما أن جميع الموظفين يعملون وفق نفس الإجراءات مما يؤدي إلى تقارب آرائهم حول كفاءة تسيير الميزانية المحلية.

5. الفرضية الفرعية الرابعة للفروق

يتم اختبار ما إذا كانت سنوات الخبرة للموظف تؤثر على مستوى كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد باستخدام تحليل التباين الأحادي.

جدول رقم (2-26): اختبار الفروق حسب الخبرة – ANOVA

المتغير التابع	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	بين المجموعات (سنوات الخبرة)	0.260	3	0.087	0.430	0.732
	داخل المجموعات	9.283	46	0.202		
	الكل	9.543	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه أشارت النتائج إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.430 بمستوى دلالة 0.732، وهو أكبر بكثير من 0.05، وبناء عليه، نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، مما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تعزى إلى سنوات الخبرة، وهذا يعني أن الموظفين قليلي الخبرة والمتوسطين وذوي الخبرات الطويلة يمتلكون تقييمات متقاربة حول كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، وأن طول المدة في العمل لا يحسن بالضرورة ولا يغير بشكل جوهري من هذا التقييم.

يعود ذلك إلى أن جميع الموظفين بمختلف مستويات خبرتهم يعملون ضمن نفس البيئة التنظيمية وفي نفس الظروف الإدارية ويخضعون لنفس القوانين والإجراءات المالية، وهذا يجعل تقييماتهم متقاربة حول كفاءة تسيير الميزانية المحلية، كما أن عدد سنوات العمل لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الكفاءة إذا لم يدعم بالتكوين المستمر وتطوير المهارات، لذلك تبقى الخبرة وحدها غير كافية لإحداث اختلاف جوهري في مستوى الكفاءة.

6. الفرضية الفرعية الخامسة للفروق

يتم اختبار ما إذا كانت المصلحة التابعة لها الموظف (الإدارية، المالية، الاجتماعية والتقنية) تؤدي إلى فروق في تقييم كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، باستخدام تحليل التباين الأحادي.

جدول رقم (2-27): اختبار الفروق حسب المصلحة – ANOVA

المتغير التابع	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	بين المجموعات (المصلحة)	1.075	3	0.358	1.946	0.135
	داخل المجموعات	8.468	46	0.184		
	الكلية	9.543	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 1.946 بمستوى دلالة 0.135، وهو أكبر من 0.05، وبناء عليه، نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد تعزى إلى المصلحة، وهذا يعني أن جميع المصالح في عينة الدراسة باختلاف تخصصاتها ومهامها، تدرك كفاءة الميزانية المحلية بشكل متقارب، وأن الانتماء إلى مصلحة معينة لا يمنح الموظف نظرة مختلفة أو متميزة حول هذا الموضوع. يعود ذلك إلى أن كل المصالح رغم اختلاف مهامها تشترك في نفس النظرة للموضوع، وذلك يعود إلى الاعتماد على نفس القواعد والإجراءات المالية داخل البلدية، مما يؤدي إلى تقارب في الفهم والتقييم بين مختلف الموظفين، وبالتالي عدم تأثر المصلحة على إدراك كفاءة تسيير الميزانية.

خامساً: تفسير نتائج نموذج الفروق التكاملية

يكشف الجمع بين نتيجة النموذج الكلي ونتائج الاختبارات الفرعية عن نتيجة منهجية بالغة الأهمية، فبينما أظهر النموذج الخطي العام وجود فروق دالة إحصائية عند تجميع المتغيرات الشخصية والوظيفية معاً، أظهر التحليل التفصيلي للنموذج أن هذا التأثير يتركز بشكل أساسي على متغيري العمر ومستوى التعليم، الذين استحوذاً على القوة التفسيرية الكبرى داخل النموذج الكلي، في حين أظهرت جميع الاختبارات الفرعية عدم دلالة أي من هذه المتغيرات عند اختبار كل منها بمفرده، يفسر هذا التناقض الظاهري علمياً بأن مصدر الدلالة الإحصائية في النموذج الكلي ليس تأثيراً منفرداً لأي متغير شخصي بعينه، بل هو التفاعل المشترك والتكاملي بين هذه المتغيرات مجتمعة (العمر ومستوى التعليم تحديداً)، بمعنى أن كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد لا تتأثر بالجنس وحده، ولا بالعمر وحده، ولا بالتعليم وحده، ولا بالخبرة وحدها، ولا بالمصلحة وحدها، بل تتأثر بالملف الشخصي والوظيفي الكامل للموظف (العمر ومستوى التعليم تحديداً) عندما تعمل هذه

الخصائص معا بشكل مشترك، ومن الناحية الإدارية يمكن التعامل مع الموظفين ككل وفق خصائص متكاملة تجمع بين العمر ومستوى التعليم بدرجة أكبر عند تصميم برامج تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد، بدلا من التركيز على متغير واحد دون غيره.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى مستوى تطبيق أدوات الشفافية المالية ودورها في تحسين فعالية تسيير الميزانية المحلية ببلدية الرواشد ميلة، وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، لقد تم تحليل عينة الدراسة وفق ثلاث أبعاد أساسية للشفافية المالية (الإفصاح المحاسبي، الرقمنة المالية، الرقابة المالية) حيث بينت النتائج أن الإفصاح المحاسبي له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية في تحسين تسيير الميزانية المحلية وذلك من خلال مساهمته في توضيح المعلومات المالية ودعم اتخاذ القرار.

بالمقابل أظهرت النتائج أن أداتي الرقمنة المالية والرقابة المالية رغم أهميتها، إلا أن تأثيرهما في تسيير الميزانية المحلية كان ضعيف مقارنة بالإفصاح المحاسبي، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة والمصلحة)، مما يدل على وجود إتفاق بين موظفي البلدية حول أهمية الإفصاح المحاسبي كعنصر أساسي في تعزيز الشفافية المالية وتحسين تسيير الميزانية المحلية.

الخاتمة

الخاتمة

كخلاصة لهذه الدراسة يمكن القول أن الشفافية المالية تعتبر عنصر أساسي في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية من خلال تعزيز وضوح المعلومات المالية وتدعيم آليات الرقابة والمساءلة، مما ينعكس إيجاباً على جودة القرارات المالية والخدمات المقدمة للمواطنين وترشيد الإنفاق العام، كما أن تطبيق مبادئ الشفافية المالية يساهم في تحقيق قدر أكبر من الانضباط المالي داخل الجماعات المحلية، ويساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة بما يحقق الأهداف التنموية المسطرة.

أظهرت الدراسة أن ارتفاع مستوى الشفافية المالية يساهم بشكل مباشر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد الإنفاق العام، وتقوية آليات الرقابة المالية مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي للجماعات المحلية إضافة إلى ذلك فإن الشفافية المالية تساعد على تحسين عملية إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية وفق أسس أكثر دقة وموضوعية، كما تمكن من الكشف المبكر عن مختلف الاختلالات المالية والإدارية التي قد تؤثر على السير الحسن للميزانية المحلية.

كما بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق ممارسات الإفصاح المحاسبي ومستوى الكفاءة في تسيير الميزانية المحلية، حيث تساهم الشفافية في الحد من مظاهر الفساد وسوء التسيير، وتعزز من فعالية اتخاذ القرارات المالية المبنية على معلومات دقيقة وموثوقة، إضافة إلى ذلك تم التأكيد على أن ضعف الشفافية يؤدي إلى اختلالات في تخصيص الموارد وانخفاض فعالية البرامج التنموية، كما أن نقص الإفصاح وعدم توفر المعلومات بالشكل الكافي يحد من فعالية الرقابة ويؤثر سلباً على مستوى الأداء المالي والإداري للجماعات المحلية وتحديدًا بلدية الرواشد.

نتائج الدراسة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في مايلي:

النتائج النظرية

- تساهم الشفافية المالية بشكل مباشر في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين.
- تلعب الشفافية المالية دوراً مهماً في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية.
- تعتمد كفاءة تسيير الميزانية المحلية على احترام مبادئها الأساسية.
- تحقيق كفاءة تسيير الميزانية يتطلب تعزيز آليات الرقابة والحوكمة.
- كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي والرقابة المالية كلما انخفضت مستويات الفساد الإداري والمالي.
- تعتمد فعالية الميزانية المحلية على تنمية الموارد الذاتية.

ملخص اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية للإفصاح المحاسبي بنسبة تفسير 24,4 بالمئة ويرجع ذلك إلى وضوح المعلومات المالية الذي يقلل من الغموض في التسيير.
- يوجد أثر إيجابي دال إحصائيا للرقمنة المالية بنسبة تفسير 15,9 بالمئة غير أن هذا الأثر يبقى متوسطا لأن الرقمنة لم تشمل كافة العمليات المالية في البلدية كخدمات الدفع الإلكتروني.
- يوجد أثر إيجابي دال إحصائيا للرقابة المالية بنسبة تفسير 11,7 بالمئة حيث كان أثرها الأضعف بين الأبعاد الثلاثة لأن فعاليتها مشروطة بجودة المعلومات المالية التي يوفرها الإفصاح المحاسبي.
- يعتبر الإفصاح المحاسبي البعد الأكثر تأثيرا، إذ يستوعب القوة التفسيرية للأبعاد الأخرى بسبب التداخل الخطي بينها مما يجعله الركيزة الأساسية للشفافية المالية في بلدية الرواشد.

الفرضية الرئيسية الثانية

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة تسيير الميزانية المحلية تعزى إلى: العمر ومستوى التعليم معا في حين لم يظهر أي متغير من المتغيرات الشخصية دالا إحصائيا عند اختبارها منفردة وذلك يدل على أن كفاءة تسيير الميزانية المحلية لا تتأثر بخاصية شخصية فقط بل بالتفاعل التكاملي بين العمر ومستوى التعليم تحديدا.

النتائج التطبيقية

- يوجد أثر إيجابي للشفافية المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية من خلال الإفصاح المحاسبي حيث تم تأكيد ذلك من خلال الدراسة الميدانية في بلدية الرواشد ميلة.
- وجود تأثير إيجابي محدود للرقمنة المالية والرقابة المالية في تحسين كفاءة تسيير الميزانية المحلية في بلدية الرواشد ميلة، حيث لم تحظى هاتين الأداتين بالإهتمام الكافي من طرف الموظفين فرغم أن المتوسط الحسابي لهما مرتفع إلا أنهما لم يساهما في تحسين الميزانية المحلية.
- يوجد مستوى مقبول من الشفافية المالية في بلدية الرواشد من خلال: الإفصاح المحاسبي، الرقمنة والرقابة المالية.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا لمتغير الجنس لأن العمل يقدم بمعايير موضوعية دون أي تمييز.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا لمتغير العمر لأن جميع الفئات العمرية تخضع لنفس الإجراءات الإدارية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات آراء الموظفين في بلدية الرواشد في مستوى الميزانية المحلية تعزى لمتغير مستوى التعليم، وذلك راجع إلى أن جميع الموظفين يتشاركون في نفس الظروف الإدارية والمهنية بغض النظر عن مستواهم التعليمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات آراء الموظفين في بلدية الرواشد في مستوى الميزانية المحلية تعزى لمتغير الخبرة، وهذا يعود إلى أن الموظفين يشعرون بمستوى التقارب الوظيفي سواء كانوا حديثي الخبرة أو ذوي خبرة طويلة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات آراء الموظفين في بلدية الرواشد في مستوى الميزانية المحلية تعزى لمتغير المصلحة، حيث أن تطبيق الشفافية المالية يكون بنفس المستوى في جميع المستويات الإدارية.

توصيات الدراسة

مما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية لبلدية الرواشد:

- ضرورة تعزيز مبدأ الإفصاح المحاسبي من خلال نشر التقارير المالية بشكل دوري وواضح، بما يضمن إتاحة المعلومات لجميع الأطراف المعنية.
- العمل على تفعيل نظم الرقابة المالية الداخلية والخارجية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والحد من التجاوزات.
- تبني الرقمنة المالية في إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية المحلية، لما لها من دور في تحسين دقة وسرعة تداول المعلومات.
- تعزيز المساءلة المالية من خلال تحديد المسؤوليات وربطها بالأداء بما يساهم في رفع كفاءة التسيير.
- دعم مشاركة المواطنين في متابعة الشأن المالي المحلي، بما يعزز الثقة ويكرس الشفافية.

آفاق الدراسة

- من خلال النتائج المتوصل لها وتوصيات الدراسة يمكن أن تفتح هذه الدراسة المجال لدراسات مستقبلية تضيف قيمة وتعالج أبعاد مختلفة لهذا الموضوع، وعليه تقدم الاقتراحات التالية:
- إجراء دراسات ميدانية مقارنة بين عدة جماعات محلية لقياس درجة تأثير الشفافية المالية على الأداء المالي.
 - توسيع نطاق البحث ليشمل متغيرات أخرى مثل، الحوكمة المالية ودراسة تأثيرها على كفاءة التسيير.
 - دراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشفافية وتحسين إدارة الميزانيات المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. سمسوم صليحة، تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والافصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 2، 2022.
2. فوزية برسولي، محمد حوبر، الشفافية والافصاح كآليتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 2، 2018.
3. سليمان عتير وآخرون، دور الشفافية الضريبية في مكافحة الفساد الإداري والمالي، جامعة ورقلة، 2013.
4. أحمد حلمي ابراهيم أحمد قنديل، خالد عمر حسن محمد حومه، دور الشفافية المالية في تعزيز الاداء المالي للحكومات مع الاشارة إلى مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الرابع، 2024.
5. موساوي عبد الحليم، مظاهر تكريس الشفافية المالية في تسيير المؤسسات الاعلامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 18، العدد 28، 2022.
6. حاجي العلجة، دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارية، المجلد 16، العدد 1، 2012.
7. زهرة عباس، واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية بجامعة 8 ماي 1945 من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس العاملين بها، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018.
8. كنزة بلحسين، عبد المجيد لخداري، رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين الفعالية وإمكانية التسخير، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022.
9. سليمة بن حسين، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، 2015.
10. عايدي جمال، الرقمنة واثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2022.
11. كتوش عاشور، أولاد قادة آمال، الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 01، 2012.
12. بومدين دعاء، بن لدعم فتحي، تأثير عجز الميزانية العامة على سعر الصرف العملة المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990.2018، مجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، 2023.
13. أسماء ريغي، كمال زيتوني، سبل تفعيل مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة البلديات الكبرى لولاية برج بوعرييج خلال الفترة 2015.2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، 2022.

14. ¹ نعيجة فهميم، الصادق الأسود، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01، 2020.
15. صلاح بوجلاب، مرير إيمان، أسلوب الموازنة الصفرية بين مقومات النجاح ومشكلات التطبيق على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2020.
16. محمودي مليك وآخرون، تثمان الممتلكات كألية لزيادة مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة للفترة (2012-2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021.
17. عبد المطلب بيبصار، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية البلدية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، 2021.
18. ساجي فاطيمة، آليات الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر. دراسة تحليلية لآليات الرقابة القانونية في التشريع الجزائري. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
19. جمال بوزيان رحمانى، الإطار القانوني لتنفيذ الميزانية العامة في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021.
20. عبد الحميد فرح، منال نجعي، دور المورد البشري في التسيير المالي لقطاع الجماعات المحلية في الجزائر -صياغة وتنفيذ الميزانية-، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، 2024.
21. سعاد عفون، تحسين وعصرنة ميزانية البلديات من خلال الإطار الميزانياتي الجديد لسنة 2012، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد 01، 2014.
22. صبرين بوعزة، الحوكمة المحلية كمدخل لترشيد نفقات الجماعات المحلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2023.
23. عبد الحميد فرح، منال نجعي، دور المورد البشري في التسيير المالي لقطاع الجماعات المحلية في الجزائر، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، 2024.
24. لخضر عبيرات، أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، 2018.
25. راوية قريشي، حفصة زكري، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة ماستر غير منشورة في تخصص القانون العام الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022، الجزائر، 2023.
26. خميس سليمان، هارون الهاشمي، مبدأ الشافية في الموازنة العامة ودوره في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر غير منشورة في تخصص قانون الأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022.
27. عزوز نور الدين، عبد النبي مصطفى، مساهمة الشفافية المالية في ترشيد النفقة العمومية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022.

28. مختاري فتيحة، دور الشفافية المالية في تحقيق الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة، *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، المجلد 12، العدد 1، 2022.
29. أكحل محمد، *شفافية المالية العمومية في الجزائر*، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد 59، العدد 03، 2022.
30. بلعروسي بن علي، إشكالية عجز ميزانية الجماعات المحلية وانعكاساتها على واقع التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية بلدية الرابطة برج بوعرييج، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.
31. صاولي باسم، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة خزينة بلدية بوشقوف، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020.
32. حديوي سعدية، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية . دراسة حالة بلدية مغنية فترة 2018/2014، مذكرة ماستر غير منشورة في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2019.
33. نضيرة دوباي، إشكالية عجز ميزانية البلدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
34. ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Touitou Mohammed, **Method of an Estimation of Financial and Economic Stability of the Regional Budget**, MAAREF (Revue académique), University of Bouira, 12th Year, No. 23, 2017.
2. Juma, M. David, N et Michael, M. Determining, the relationship between financial reporting and financial accountability in Bushenyi District Local Government Uganda *Asian journal of Economics Business and Accounting*, 25_2_, 300_308, 2025.
3. Mobara Saeed Ghasemi, Far ALI Roshani, Molabagheri Azam, et Mohamadi davoud, **The Role of Financial Transparency and Auditing in Enhancing Efficiency and Reducing Corruption in Municipal Financial Performance**, *Advanced Journal of Management, Humanity and Social Science*, 1_9_, 2025.
4. Thanh Nguyen THi et Hiepa Tran Duc, **The influence of Fiscal Transparency on expenditure by regional and provincial governments in Vietnam**, *Multidisciplinary Science Journal*, 7, 2025.
5. Nusron Lulu Amalia, Putri Anandita Zulia, et Resmi Ulfa Fajar, **Determinants of Budget Performance with Value for Money Concept**, In A Kusuma Wardana, *Proceeding of the University PGRI of Yogyakarta International Conference on Education and Social Science*, ASSEHR 695, 2023.
6. Mourao Paulo Reis, Bronic Mihaela et Stanic Branko, **The Impact of Local Government Budget Transparency on Debt in Croatia**. *Souh East European Journal of Economics and Business*, 18_2_, 21_33, 2023.
7. Rahayu Wulan Sri, Khoirunurrofik , **the effect of accountability on the efficiency of local government expenditures**, *jurnal tata Kelola dan akuntabilitas keuangan negara*, 2022.

8. Prof, Borce Trenovski, Mr, Maja Kadievska Vojnoviki ,**Financial Transparency and Reporting at the Local Level**,Finance Think ,2022.
9. Acitoby, B, Cui, L, Domit, S, Meng, J, Slavov, S, Suphaphiphat, N et Zhang, H. **Improving fiscal transparency to raise government efficiency and reduce corruption vulnerabilities in central Eastern and Southeastern Europe** .2020
10. Krah Redeemer et Mertens Gerard, **Democracy and financial transparency of local governments in Sub Saharan Africa**, meditari Accountancy Research ,28 _6_, 2020.
11. Harnovinsah, AL hakim, Y, Erlina, et Muda, I, **Effect of Accountability, Transparency and Supervision on Budget Performance**, Utopia y Praxis Latinoamericana 25 _7_, 2020.

الملاحق

ملحق رقم 1

استمارة استبيان

حول: أثر الشفافية المالية على كفاءة تسيير الميزانية المحلية

دراسة حالة بلدية الرواشد

السيدة/ الموظف/ة المحترم/ة، في إطار إنجاز مذكرة ماستر حول الموضوع أعلاه، نرجو منك الإجابة على عبارات هذا الاستبيان بكل صدق وموضوعية، علما أن المعلومات المقدمة ستستخدم لأغراض علمية بحثية وستبقى سرية تماما. ونشكرك على تعاونك.

إعداد الطلبة: أميمة عميمور، إكرام بلور إشراف الأستاذ: جعفر سعدي

الرجاء وضع علامة X في الخانة المناسبة

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجنس		ذكر		أنثى	
العمر	30 سنة أو أقل	40 - 31 سنة		50 - 41 سنة	
				51 سنة وأكثر	
مستوى التعليم	دون اليسانس	ليسانس		ماستر	
				دراسات عليا	
الخبرة	05 سنوات أو أقل	10 - 06 سنوات		20 - 11 سنة	
				21 سنة وأكثر	
المصلحة	الإدارية	المالية		الاجتماعية	
				التقنية	

المحور الثاني: الشفافية المالية					
الرقم	البعد الأول: الإفصاح المحاسبي	غير موافق يشدة	غير موافق	محايد	موافق يشدة
1	تقوم البلدية بنشر ميزانيتها السنوية وحساباتها الختامية بشكل دوري				
2	تتضمن التقارير المالية للبلدية معلومات واضحة عن الإيرادات والنفقات				
3	تلتزم البلدية بالإفصاح عن طرق وقواعد المحاسبة التي تعتمد عليها				
4	تشمل الوثائق المالية بيانات كافية عن الأصول والالتزامات				
5	تحدد البلدية المعلومات التي تنشرها بناء على ما يحتاجه المواطنون				
6	تنشر البلدية ميزانيتها بطريقة سهلة وواضحة				
الرقم	البعد الثاني: الرقمنة المالية				
7	يسهل النظام الرقمي الوصول إلى المعلومات والوثائق المالية للبلدية				
8	تنشر البلدية معلومات الصفقات العمومية إلكترونياً بشكل شفاف				
9	يضمن النظام الرقمي المساواة بين جميع المتعاملين مع البلدية				
10	تساهم الرقمنة في تقليل الفساد والرشوة في المعاملات المالية				
11	يوفر النظام الرقمي سرية وأماناً أكبر في معالجة العروض				
12	توفر البلدية خدمات دفع الرسوم والضرائب إلكترونياً				
الرقم	البعد الثالث: الرقابة المالية				
13	تكشف الرقابة المالية الداخلية الأخطاء والانحرافات في الوقت المناسب				
14	يتحقق المحاسب العمومي من مطابقة كل نفقة للقوانين قبل صرفها				
15	تضمن رقابة المراقب المالي المسبقة أن كل التزام بالنفقات قانوني				
16	تقوم هيئات الرقابة الخارجية بمراجعة حسابات البلدية بعد تنفيذها				
17	التسخير حل استثنائي لضمان استمرار صرف النفقات الضرورية				
18	يتم التبليغ عن نتائج التحقيقات المالية في حال وقوع تجاوزات				
المحور الثالث: كفاءة تسيير الميزانية المحلية					
الرقم	كفاءة تسيير الميزانية المحلية				
19	الميزانية المحلية أداة فعالة لتخطيط الموارد المالية للبلدية				
20	تعكس الميزانية المحلية فعلاً احتياجات المواطنين والخدمات المطلوبة				
21	تضع الميزانية الأولية تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات للسنة القادمة				
22	تحصيل الإيرادات يتم بإجراءات إدارية دقيقة قبل التحصيل الفعلي				
23	يتم تنفيذ الميزانية المحلية بشكل منتظم				
24	تساهم الميزانية الإضافية في معالجة الاختلالات المالية				
25	تساهم الميزانية الإضافية في ترحيل الفوائض من السنة الماضية				
26	تلتزم البلدية بالجدول الزمني المحدد لمراحل تنفيذ الميزانية				
27	يتم تخصيص الاعتمادات المالية بناء على الحاجة التنموية الفعلية				

ملحق رقم 2

قائمة المحكمين

الرقم	الأستاذ	الرتبة
1	د. قمبر محمد الأمين	محاضر ب
2	د. مشري فريد	محاضر أ
3	د. الوافي حمزة	محاضر ب
4	د. ميمون معاذ	محاضر أ
5	د. خلوفي سفيان	محاضر أ

ملحق رقم 3

عرض نتائج spss

صلاحية أداة الدراسة

صدق الاتساق الداخلي- معامل ارتباط بيرسون-Corrélation de Pearson

الاتساق الداخلي بين الفقرات ومحاور الاستبيان

Corrélations

الافصاح المحاسبي

تقوم البلدية بنشر ميزانيتها السنوية وحساباتها الختامية بشكل دوري	Corrélation de Pearson	,725
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تتضمن التقارير المالية للبلدية معلومات واضحة عن الإيرادات والنفقات	Corrélation de Pearson	,634
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50

تلتزم البلدية بالافصاح عن طرق وقواعد المحاسبة التي تعتمد عليها	Corrélation de Pearson	,558
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تشمل الوثائق المالية بيانات كافية عن الأصول والالتزامات	Corrélation de Pearson	,339
	Sig. (bilatérale)	,016
	N	50
تحدد البلدية المعلومات التي تنشرها بناء على ما يحتاجه المواطنون	Corrélation de Pearson	,522
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تنشر البلدية ميزانيتها بطريقة سهلة وواضحة	Corrélation de Pearson	,548
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
الافصاح المحاسبي	Corrélation de Pearson	1
	N	50

Corrélations

		الرقمنة المالية
يسهل النظام الرقمي الوصول إلى المعلومات والوثائق المالية للبلدية	Corrélation de Pearson	,553
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تنشر البلدية معلومات الصفقات العمومية إلكترونياً بشكل شفاف	Corrélation de Pearson	,560
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
يضمن النظام الرقمي المساواة بين جميع المتعاملين مع البلدية	Corrélation de Pearson	,695
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50

تساهم الرقمنة في تقليل الفساد والرشوة في المعاملات المالية	Corrélation de Pearson	,519
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
يوفر النظام الرقمي سرية وأماناً أكبر في معالجة العروض	Corrélation de Pearson	,529
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
توفر البلدية خدمات دفع الرسوم والضرائب إلكترونياً	Corrélation de Pearson	,360
	Sig. (bilatérale)	,010
	N	50
الرقمنة المالية	Corrélation de Pearson	1
	N	50

Corrélations

الرقابة المالية

تكشف الرقابة المالية الداخلية الأخطاء والانحرافات في الوقت المناسب	Corrélation de Pearson	,511
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
يتحقق المحاسب العمومي من مطابقة كل نفقة للقوانين قبل صرفها	Corrélation de Pearson	,662
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تضمن رقابة المراقب المالي المسبقة أن كل إلزام بالنفقات قانوني	Corrélation de Pearson	,690
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تقوم هيئات الرقابة الخارجية بمراجعة حسابات البلدية بعد تنفيذها	Corrélation de Pearson	,703
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50

التسخير حل استثنائي لضمان استمرار صرف النفقات الضرورية	Corrélation de Pearson	,581
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
يتم التبليغ عن نتائج التحقيقات المالية في حال وقوع تجاوزات	Corrélation de Pearson	,492
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
الرقابة المالية	Corrélation de Pearson	1
	N	50

Corrélations

كفاءة تسيير الميزانية
المحلية

الميزانية المحلية أداة فعالة لتخطيط الموارد المالية للبلدية	Corrélation de Pearson	,647
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تعكس الميزانية المحلية فعلا احتياجات المواطنين والخدمات المطلوبة	Corrélation de Pearson	,406
	Sig. (bilatérale)	,003
	N	50
تضع الميزانية الأولية تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات للسنة القادمة	Corrélation de Pearson	,399
	Sig. (bilatérale)	,004
	N	50
تحصيل الإيرادات يتم بإجراءات إدارية دقيقة قبل التحصيل الفعلي	Corrélation de Pearson	,416
	Sig. (bilatérale)	,003
	N	50
يتم تنفيذ الميزانية المحلية بشكل منظم	Corrélation de Pearson	,461
	Sig. (bilatérale)	,001

	N	50
تسأهم الميزانية الإضافية في معالجة الاختلالات المالية	Corrélation de Pearson	,494
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	50
تسأهم الميزانية الإضافية في ترحيل الفوائض من السنة الماضية	Corrélation de Pearson	,298
	Sig. (bilatérale)	,036
	N	50
تلتزم البلدية بالجدول الزمني المحدد لمراحل تنفيذ الميزانية	Corrélation de Pearson	,427
	Sig. (bilatérale)	,002
	N	50
يتم تخصيص الاعتمادات المالية بناء على الحاجة التنموية الفعلية	Corrélation de Pearson	,352
	Sig. (bilatérale)	,012
	N	50
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	Corrélation de Pearson	1
	N	50

ثبات أداة الدراسة

كرونباخ ألفا معامل - Alpha de Cronbach

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,749	27

اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk

Tests de normalité

Shapiro-Wilk

الافصاح المحاسبي	,964	50	,135
الرقمنة المالية	,973	50	,302
الرقابة المالية	,978	50	,466
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	,970	50	,227
الدرجة الكلية	,956	50	,061

الإحصاء الوصفي للعينة

التكرارات والنسب المئوية

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	24	48,0	48,0	48,0
	أنثى	26	52,0	52,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	2	4,0	4,0	4,0
	سنة 31 - 40	20	40,0	40,0	44,0
	سنة 41 - 50	24	48,0	48,0	92,0
	سنة وأكثر 51	4	8,0	8,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

مستوى التعليم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دون الليسانس	14	28,0	28,0	28,0
	ليسانس	22	44,0	44,0	72,0
	ماستر	12	24,0	24,0	96,0
	دراسات عليا	2	4,0	4,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	7	14,0	14,0	14,0
	سنوات 06 - 10	16	32,0	32,0	46,0
	سنة 11 - 20	17	34,0	34,0	80,0
	أكثر من 21 سنة	10	20,0	20,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المصلحة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الإدارية	26	52,0	52,0	52,0
	المالية	8	16,0	16,0	68,0
	الاجتماعية	10	20,0	20,0	88,0
	التقنية	6	12,0	12,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المتوسطات والانحراف المعياري

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تقوم البلدية بنشر ميزانيتها السنوية وحساباتها الختامية بشكل دوري	50	3,38	1,141
تتضمن التقارير المالية للبلدية معلومات واضحة عن الإيرادات والنفقات	50	3,88	,849
تلتزم البلدية بالافصاح عن طرق وقواعد المحاسبة التي تعتمد عليها	50	3,72	,991
تشمل الوثائق المالية بيانات كافية عن الأصول والالتزامات	50	3,90	,909
تحدد البلدية المعلومات التي تنشرها بناء على ما يحتاجه المواطنون	50	2,94	1,300
تنشر البلدية ميزانيتها بطريقة سهلة وواضحة	50	3,36	1,208
الافصاح المحاسبي	50	3,5300	,59447
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
--	---	---------	------------

يسهل النظام الرقمي الوصول إلى المعلومات والوثائق المالية للبلدية	50	3,42	1,230
تنشر البلدية معلومات الصفقات العمومية إلكترونيا بشكل شفاف	50	3,66	1,002
يضمن النظام الرقمي المساواة بين جميع المتعاملين مع البلدية	50	3,64	1,156
تساهم الرقمنة في تقليل الفساد والرشوة في المعاملات المالية	50	4,06	,956
يوفر النظام الرقمي سرية وأمانا أكبر في معالجة العروض	50	3,82	1,044
توفر البلدية خدمات دفع الرسوم والضرائب إلكترونيا	50	2,46	1,216
الرقمنة المالية	50	3,5100	,58845
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تكشف الرقابة المالية الداخلية الأخطاء والانحرافات في الوقت المناسب	50	3,72	,948
يتحقق المحاسب العمومي من مطابقة كل نفقة للقوانين قبل صرفها	50	4,14	,808
تضمن رقابة المراقب المالي المسبقة أن كل إلزام بالنفقات قانوني	50	4,26	,694
تقوم هيئات الرقابة الخارجية بمراجعة حسابات البلدية بعد تنفيذها	50	3,86	,948
التسخير حل استثنائي لضمان استمرار صرف النفقات الضرورية	50	3,94	,843
يتم التبليغ عن نتائج التحقيقات المالية في حال وقوع تجاوزات	50	3,56	1,163
الرقابة المالية	50	3,9133	,53795
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الميزانية المحلية أداة فعالة لتخطيط الموارد المالية للبلدية	50	3,70	,995
تعكس الميزانية المحلية فعلا احتياجات المواطنين والخدمات المطلوبة	50	3,42	1,401
تضع الميزانية الأولية تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات للسنة القادمة	50	3,70	1,074
تحصيل الإيرادات يتم بإجراءات إدارية دقيقة قبل التحصيل الفعلي	50	3,66	,917
يتم تنفيذ الميزانية المحلية بشكل منظم	50	3,98	,892
تساهم الميزانية الإضافية في معالجة الاختلالات المالية	50	4,00	1,030
تساهم الميزانية الإضافية في ترحيل الفوائض من السنة الماضية	50	3,92	1,158
تلتزم البلدية بالجدول الزمني المحدد لمراحل تنفيذ الميزانية	50	3,94	,818
يتم تخصيص الاعتمادات المالية بناء على الحاجة التنموية الفعلية	50	3,70	,953
كفاءة تدبير الميزانية المحلية	50	3,7800	,44131
N valide (liste)	50		

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الانحدار الخطي المتعدد - Régression linéaire multiple

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,582 ^a	,339	,296	,37041

a. Prédicteurs : (Constante), الرقمنة المالية, الإفصاح المحاسبي, الرقابة المالية

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,232	3	1,077	7,851	,000 ^b
	Résidu	6,311	46	,137		
	Total	9,543	49			

a. Variable dépendante : كفاءة تدبير الميزانية المحلية

b. Prédicteurs : (Constante), الرقمنة المالية, الإفصاح المحاسبي, الرقابة المالية

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,517	,489		3,104	,003
	الإفصاح المحاسبي	,295	,094	,397	3,124	,003
	الرقمنة المالية	,130	,104	,174	1,257	,215
	الرقابة المالية	,196	,107	,238	1,820	,075

a. Variable dépendante : كفاءة تدبير الميزانية المحلية

اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى – الانحدار الخطي البسيط **Régression linéaire simple**

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,474 ^a	,224	,208	,39268

a. Prédictors : (Constante), الافصاح المحاسبي

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,141	1	2,141	13,886	,001 ^b
	Résidu	7,402	48	,154		
	Total	9,543	49			

a. Variable dépendante : كفاءة تدبير الميزانية المحلية

b. Prédictors : (Constante), الافصاح المحاسبي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,539	,338		7,517	,000
	الافصاح المحاسبي	,352	,094	,474	3,726	,001

a. Variable dépendante : كفاءة تدبير الميزانية المحلية

الفرضية الفرعية الثانية – الانحدار الخطي البسيط Régression linéaire simple

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,399 ^a	,159	,141	,40892

a. Prédictors : (Constante), الرقمنة المالية

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,517	1	1,517	9,071	,004 ^b
	Résidu	8,026	48	,167		
	Total	9,543	49			

a. Variable dépendante : كفاءة تسيير الميزانية المحلية

b. Prédictors : (Constante), الرقمنة المالية

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,731	,353		7,731	,000
	الرقمنة المالية	,299	,099	,399	3,012	,004

a. Variable dépendante : كفاءة تسيير الميزانية المحلية

الفرضية الفرعية الثالثة – الانحدار الخطي البسيط**Récapitulatif des modèles**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,342 ^a	,117	,098	,41908

a. Prédictors : (Constante), الرقابة المالية

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,113	1	1,113	6,337	,015 ^b
	Résidu	8,430	48	,176		
	Total	9,543	49			

a. Variable dépendante : كفاءة تسيير الميزانية المحلية

b. Prédictors : (Constante), الرقابة المالية

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,684	,440		6,106	,000
	الرقابة المالية	,280	,111	,342	2,517	,015

a. Variable dépendante : كفاءة تسيير الميزانية المحلية

اختبار الفروق**الفرضية الرئيسية الثانية - GLM - العام الخطي النموذج****Tests des effets inter-sujets**

Variable dépendante: كفاءة تسيير الميزانية المحلية

Source	Somme des carrés de type III	ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	8,314	33	,252	3,279	,007
Constante	387,876	1	387,876	5047,909	,000
الجنس	,240	1	,240	3,119	,096
العمر	1,313	1	1,313	17,083	,001

مستوى التعليم	1,347	2	,674	8,767	,003
الخبرة	,105	2	,052	,681	,520
المصلحة	,538	3	,179	2,335	,113

الفرضية الفرعية الأولى اختبار الفروق حسب الجنس – T-Test

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	ذكر	24	3,7731	,42148	,08603
	أنثى	26	3,7863	,46711	,09161

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes	
		F	Sig.	t	ddl
كفاءة تسيير الميزانية المحلية	Hypothèse de variances égales	,001	,970	-,104	48
	Hypothèse de variances inégales			-,105	47,979

الفرضية الفرعية الثانية اختبار الفروق حسب العمر – ANOVA

ANOVA

كفاءة تسيير الميزانية المحلية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,668	3	,223	1,155	,337
Intragroupes	8,874	46	,193		

Total	9,543	49			
-------	-------	----	--	--	--

الفرضية الفرعية الثالثة اختبار الفروق حسب مستوى التعليم – ANOVA

ANOVA

كفاءة تسيير الميزانية المحلية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	1,084	3	,361	1,966	,132
Intragroupes	8,458	46	,184		
Total	9,543	49			

الفرضية الفرعية الرابعة اختبار الفروق حسب الخبرة – ANOVA

ANOVA

كفاءة تسيير الميزانية المحلية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,260	3	,087	,430	,732
Intragroupes	9,283	46	,202		
Total	9,543	49			

الفرضية الفرعية الخامسة اختبار الفروق حسب المصلحة – ANOVA

ANOVA

كفاءة تسيير الميزانية المحلية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.

Inter-groupes	1,075	3	,358	1,946	,135
Intragroupes	8,468	46	,184		
Total	9,543	49			